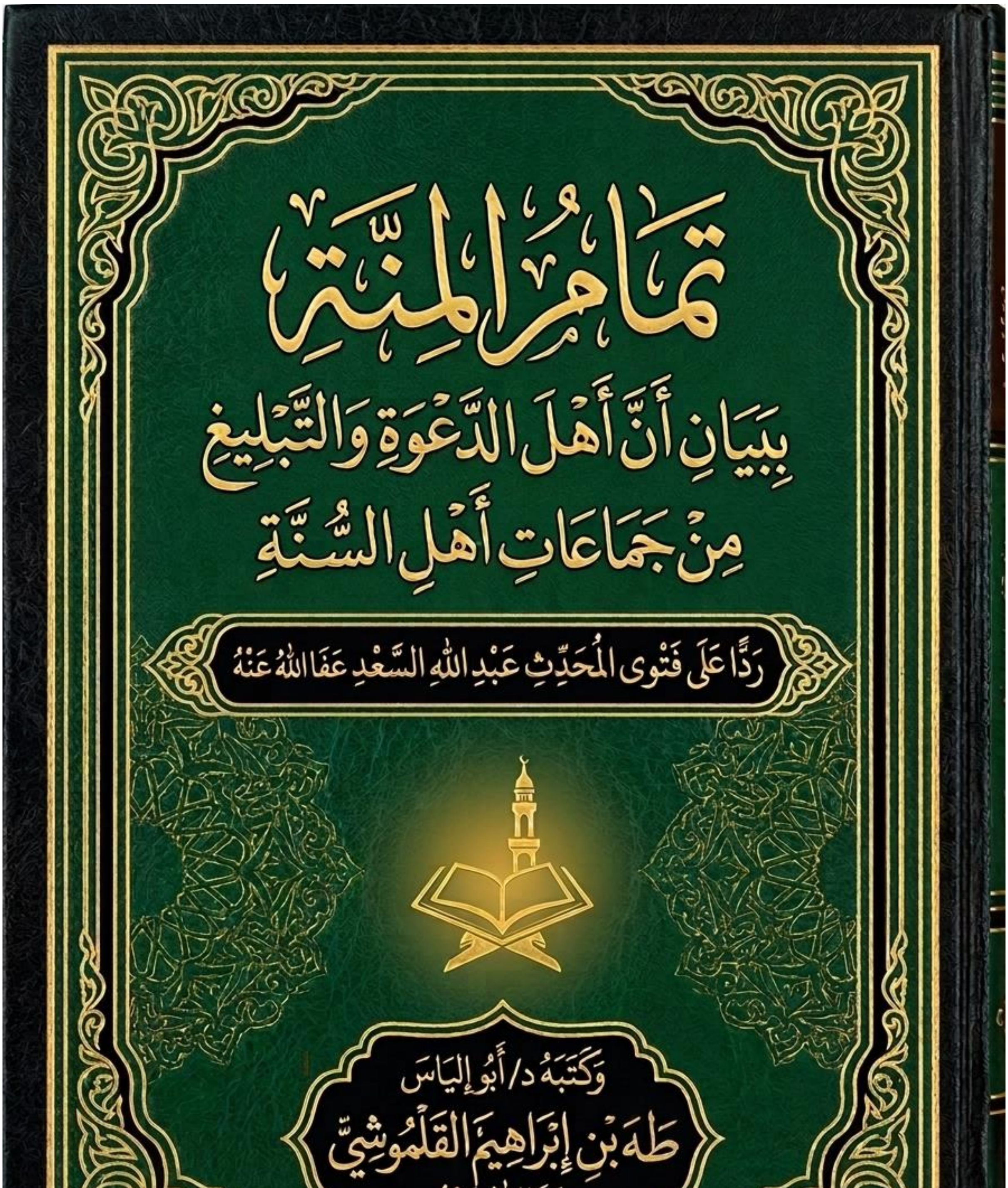

تمامُ المِنةِ
بِبيانِ أنَّ أهْلَ الدَّعْوةِ والتَّبلِيغ
مِنْ جماعاتِ أهْلِ السُّنَّةِ
رَدًّا على فتْوى المُحدِّثِ عبْدِ اللهِ السَّعْدِ عفا اللهُ عنْهُ
وكَتبَهُ د/ أبُو إلياس
طه بنِ إبْراهِيمَ القلْمُوشِيّ
عفا اللهُ عنْهُ

تَمَامُ الْمِنَّةِ

بِبَيَانِ أَنَّ أَهْلَ الدَّعْوَةِ وَالتَّبْلِيغِ

مِنْ جَمَاعَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ

رَدًّا عَلَى فَتْوَى الْمُحَدِّثِ عَبْدِ اللهِ السَّعْدِ عَفَا اللهُ عَنْهُ

وَكَتَبَهُ

د/ أَبُو إِلْيَاسَ طهَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقَلْمُوشِيّ

عَفَا اللهُ عَنْهُ

مقدمة :

بسم الله الرحمن الله ، إن من مدلهمات العصر التي شاعت وذاعت ، كثرة الفتاوى من كل إنسان صغر أو كبر وفي كل أبواب العلم تخصص فيها أم لم يتخصص ، والتدخل في كل المسائل المعاصرة من غير تثبت ولا تبين ، ومع حفظنا لمقام كل مسلم إلا أن احترامنا للمشايخ عامة لا يمنعنا من الرد عليهم بأدب حينما يخالفون الحق والصواب ، خاصة إذا كانوا مدفوعين بعصبية لمنهجهم ، أو متأثرين بضيق الحزبية التي نشأوا فيها من حيث لا يشعرون ، ومن هذا فتوى للمحدث عبدالله السعد عفا الله عنه قال فيها : (**جماعة التبليغ: ليس من جماعات أهل السنة والجماعة ، وأصلهم صوفية ، وهم يعترفون بهذا ، وقد عرضوا على بعض إخواننا بعض الطرق ، لكن لا نقول لكل شخص منتسب إليها بعينه (إنه صوفي) وإنما نحكم على أصل الجماعة ، ولا ينبغي للشخص أن يخرج معهم إلا إذا كان يوجههم بالتزام أهل السنة والجماعة ، والخروج جائز: كما خرج النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا الكفار!**) ومن أجل ذلك كان هذا الرد نصحا للشيخ وبيانا للحق حتى لا يكون كلامه فتنة لغيره وصدا عن سبيل الله من حيث لا يشعر ، بعنوان (**تَمَامُ الْمِنَّةِ بِبَيَانِ أَنَّ أَهْلَ الدَّعْوَةِ وَالتَّبْلِيغِ مِنْ جَمَاعَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، رَدًّا عَلَى فَتْوَى الْمُحَدِّثِ عَبْدِ اللهِ السَّعْدِ عَفَا اللهُ عَنْهُ**) راجيا من الله تعالى الفتح والإعانة .

الرد المجمل على فتوى الشيخ المحدث عبد الله السعد عفا الله :

فإلى الشيخ الكريم عبدالله السعد عفا الله عنه .. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،
إن من أعظم ما يُتقرب به إلى الله في باب العلم والدعوة هو العدل مع المخالف والإنصاف في الحكم، فالدين قيامه على القسط، وكرامة المسلم عند الله عظيمة. وبناءً على ما أثير من تساؤلات حول منهج جماعة التبليغ، أضع بين يديك هذه الكلمات نصيحةً لله وفي الله:
إن القول بأن جماعة التبليغ ليست من أهل السنة والجماعة هو حكم فيه مجازفة ظاهرة ومصادمة للواقع؛ فأهل السنة والجماعة منهج يقوم على تعظيم النص النبوي والاتباع، والجماعة في أصولها الستة وبياناتها العالمية لا تخرج عن التوحيد وإقامة الصلاة وتعظيم السنة، والتبديع الممنهج لجماعة تضم الملايين من المسلمين المصلين الذاكرين بناءً على خلاف في وسائل الدعوة هو تضييق لواسع، فمن وافق الأصول فهو من أهل السنة وإن لم يوافق في بعض الاجتهادات الفرعية. ولذا فالحكم على جماعة إسلامية كبيرة بأنها ليست من أهل السنة هو حكم عظيم التبعة، يتطلب بياناً شرعياً يثبت خروجها عن كليات الملة أو أصول العقيدة، والواقع المشهود يبرهن أن جماعة التبليغ قامت على تعظيم كلمة التوحيد، وإحياء شعيرة الصلاة، وتوقير السنة النبوية؛ فكيف يُخرج من دائرة السنة قومٌ غاية جهدهم ربط الناس بالمساجد وبالكتاب والسنة؟ إن أهل السنة والجماعة منهج رحب يسع كل من عظم الوحيين واتبع سلف الأمة، وليس حزباً ضيقاً يُقصي من يختلف معه في وسائل الدعوة أو أساليب التربية .

أما الادعاء بأن أصلهم صوفية باعترافهم، فهو خلط بين المنشأ الجغرافي وبين المنهج العقدي ؛ فنشأة الجماعة في بيئة هندية يغلب عليها التصوف السلوكي هو من قبيل مراعاة لسان القوم وسياقهم الزماني لانتشالهم من الغفلة، تماماً كما نشأ علماء كبار في بيئات مختلفة ولم يقدح ذلك في سنيتهم، والمهم هو ما استقر عليه حال الجماعة عالمياً من نبذ للشركيات والتعلق بالقبور والغلو في المشايخ، وهو ما يبرئ أصل الجماعة من الانحراف.

أما ما يُثار حول الأصل الصوفي للجماعة، فالواجب علينا كمنصفين أن نميز بين (التصوف السلوكي) الذي هو مقام الإحسان وتزكية النفس، وبين (التصوف البدعي) الغالي. إن نشأة الجماعة في بيئة هندية جعلها تخاطب الناس بلسانهم الذي يفهمون، لتأخذ بأيديهم من التعلق بالقبور والمشايخ إلى التعلق بالله وحده، وهذا من فقه الدعوة لا من الانحراف عنها. إن الأصل في الحكم هو ما عليه الجماعة اليوم في انتشارها العالمي، حيث لا نجد في منهاجهم الرسمي دعوة لشرك أو طواف بقبر أو استغاثة بغير الله، بل نجد تعظيماً لله واتباعاً لرسوله ﷺ.

وفيما يخص دعوى عرض الطرق الصوفية ، فإن الواقع المشاهد في بلاد العرب والمسلمين قاطبة يثبت أن الجماعة لا تروج لمبايعة صوفية ولا تلزم أحداً بأوراد خاصة، بل تركز على الأذكار المأثورة والسنن الظاهرة، ولو وُجدت حالات فردية في أقاليم معينة متأثرة بجذورها المدرسية، فإن الخطأ الفردي لا ينسحب على أصل الجماعة ومنهجها العام، كما لا يُنسب خطأ فرد من السلفية إلى السلفية كلها ، فإن الأمانة العلمية تقتضي ألا يُنسب خطأ الفرد إلى أصل المنهج؛ فلو عرض فرد في إقليم ناءٍ طريقةً معينة، فإن الملايين في بلاد الحجاز ومصر والشام والمغرب لا يعرفون إلا الطريقة النبوية في الذكر والعبادة. وإن القول بجواز الخروج معهم لمن يملك العلم للتصحيح هو باب خير، لكنه لا ينبغي أن يكون باباً للانتقاص من عامتهم، بل الواجب هو النصيحة لا الهجر ، والتعاون على البر والتقوى، فالنبي ﷺ خرج يبلغ الناس في أسواقهم، وأهل التبليغ اليوم يحيون هذا النفس النبوي في الحركة بالدين.

أما اشتراط ألا يخرج معهم إلا من يوجههم، فهو قول يغفل عن أن الخروج في ذاته هو مدرسة تعليمية وتطبيقية؛ فالجماعة تفتح أبواب المساجد لطلبة العلم والعلماء ليعلموا الناس، وهذا التعاون هو الأصل الذي دعا إليه الأئمة كابن باز وابن عثيمين حين حثوا على نصحهم لا هجرهم. وأخيراً، فإن إقرار الفتوى بمشروعية الخروج قياساً على خروج النبي ﷺ لدعوة الناس هو اعتراف بجوهر عمل الجماعة، فإذا كان الفعل (وهو الخروج للبلاغ) سنة ونوراً، فإنه لا ينبغي وصم الفاعلين بالبدعة لمجرد أنهم نظموا هذا الخروج في أوقات وأيام لضبط العمل وتنسيقه، فالحق يُقبل من كل من جاء به، والحكم على الجماعات يجب أن يقوم على الإنصاف والعدل لا على التحامل أو النقل غير المحرر.

وختاماً، فإن أمة الإسلام اليوم أحوج ما تكون إلى تجميع الجهود لا تشتيت الصفوف ، فما وجدناه في إخواننا هؤلاء من خير ودعوة وصلاح نُشجعه ونقويه، وما وجدناه من نقص أو جهل نصحناه وسددناه برفق

ومحبة، عملاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾. فليكن ميزاننا هو العدل، وشعارنا هو الستر والنصيحة، وغايتنا هي بلوغ مرضاة الله وجمع كلمة المسلمين على الحق.
والله الموفق للهداية والسداد،
وفيما يلي تفصيل بعض المجملات التي قد لا يفهمها القارىء من تلقاء نفسه ، حتى لا يكون له حجة في فهم سقيم ، راجين من الله تعالى الفتح بيننا وبين قومنا بالحق وهو خير الفاتحين .

مقدمة في تحرير المصطلح والتمييز بين الوصف الشرعي والاصطلاح العرفي :

إن من سمات هذا العصر المربكة كثرة الفتاوى المتصدرة في النوازل والمسائل، وتصدي من هب ودب للحكم على الجماعات والمناهج، ومع حفظنا الكامل لمكانة أهل العلم ومقاماتهم، إلا أن الأدب لا يمنع من بيان الحق وتصحيح الخطأ حين يجانب الصواب، خاصة إذا كانت الفتوى مبنية على تصورات حزبية ضيقة أو عصبية منهجية مسبقة. ومن ذلك ما صدر عن المحدث الشيخ عبدالله السعد -عفا الله عنه- حين أخرج أهل التبليغ من دائرة أهل السنة والجماعة، واصفاً أصلهم بالصوفية، ومجيزاً الخروج معهم بشروط تقييدية، وهو حكم يحتاج إلى تمحيص دقيق ومراجعة عميقة للواقع والمصطلح معاً.
فبدايةً، يجب تحرير المصطلحات التي يُبنى عليها الحكم الشرعي، إذ إن إطلاق وصف جماعة على أهل التبليغ والدعوة أصبح من الشائع الذي غلب على الحقيقة، حتى صار يُنظر إليهم ككيان حزبي مستقل.
ولكن عند التحقيق، نجد أن لفظ الجماعة في السياق الشرعي والعقدي يحمل دلالات محددة، فإما أن يُقصد به التنظيم الحزبي المغلق ذو الهيكلية الصارمة، أو الجماعة الدعوية التي تربطها بيعة ملزمة ومرجعية أحادية، أو الجماعة التي تتبنى أصولاً عقدية تخالف ما استقر عليه سلف الأمة، وكل هذه الاعتبارات لا تنطبق في واقع الأمر على أهل التبليغ؛ فهم في جوهرهم ليسوا تنظيماً سياسياً ولا حزباً هيكلياً، بل هم مجرد أفراد من عامة المسلمين وعلمائهم، اجتمعوا على مقصد دعوي تطوعي يرمي إلى تذكير الغافلين بربهم وإحياء الإيمان في قلوب العباد، دون إثارة خصومات فكرية أو السعي خلف مكاسب سلطوية، ودون أن يطالبوا من يشاركهم ببيعة أو انصهار في نظام خاص.
إن الخلط بين الجماعة كاسم عرفي لغوي يُطلق للتمييز، وبين الجماعة ككيان عقدي يخرج عن السنة، هو الذي أدى إلى مثل هذا الحكم الجائر؛ فمن الظلم حصر فضل الدعوة في قالب ضيق ووصمهم بالصوفية بناءً على جذور تاريخية أو ممارسات فردية لبعض المنتسبين، متجاهلين جهودهم في تحويل ملايين العصاة إلى طائعين في شتى بقاع الأرض. والأولى بالبحث العلمي والعدل الشرعي أن يُنظر إليهم كحركة إحيائية دعوية داخل إطار الأمة الكبيرة، لا كفرقة مارقة، لأن إطلاق الأحكام بالتبديع أو الإخراج من السنة يتطلب وجود أصول عقدية مخالفة ومطردة، وهو ما لا نجده في أدبياتهم القائمة على الصفات الست التي هي في أصلها قيم إسلامية عامة لا يختلف عليها اثنان. وبناءً على ذلك، فإن قصر مشروعية الخروج معهم على غرض توجيههم فقط، أو تشبيه خروجهم بدعوة الكفار فحسب، فيه إجحاف لحقيقة أنهم يدعون

المسلمين إلى تكميل إيمانهم وتصحيح صلتهم بالله، وهو عمل هو في قلب منهج أهل السنة والجماعة وليس خارجاً عنه، مما يستوجب إعادة النظر في هذه الأحكام بروح من الإنصاف والواقعية بعيداً عن ضيق الأفق الحزبي.

الاجتماع على عمل جماعي لا يلزم منه التحزب بجماعة :

إن وصف أهل التبليغ بلفظ الجماعة هو من قبيل التجوز اللغوي الذي شاع على الألسنة، لا من قبيل الوصف الشرعي أو التنظيمي الدقيق؛ فالحقيقة التي يلمسها من خبر أحوالهم أنهم لا يشكلون كيانًا حزبيًا ذا عضوية محددة، ولا يملكون هيكلية تنظيمية مغلقة تفصلهم عن جسد الأمة، كما أنهم لا يرفعون شعارات سياسية أو مذهبية خاصة، ولا يطالبون من انخرط معهم ببيعة في عنقه أو انتماء يوالي ويعادي عليه.
بل إن حقيقة أمرهم أنهم آحاد من المسلمين، اجتمعوا بوازع إيماني على عمل دعوي تطوعي، يسيرون في أرض الله لتذكير الغافلين بعظمة الخالق، وحثهم على إقامة الصلاة، وعمارة الأوقات بالذكر، وتجديد التوبة، وإحياء محبة النبي ﷺ في النفوس، وكل ذلك يتم في إطار وعظي عام لا يُلزم أحداً باتباع مذهب فقهي معين أو الالتزام بطريقة صوفية خاصة، مما يجعلهم أقرب إلى الهيئة الدعوية المفتوحة منهم إلى الجماعة المنغلقة بحدودها وأفكارها.

عمل التبليغ الجماعي بعيد عن الحزبية :

وحينما يبرز موضوع عمل التبليغ الجماعي وبعيد عن كونه نوعا من الحزبية فلابد من بيان تلك القضية الأساسية التي تستحق التوضيح ، خاصة في زمن يُشوه فيه البعض الجهود الجماعية النبيلة بتسميات خاطئة. يدعي بعض المنتقدين أن التنظيم والترتيب في عمل التبليغ يجعله حزبًا سياسيًا أو جماعة منحرفة، وهذا اتهام باطل ينبع من سوء فهم أو جهل بطبيعة الدعوة الإسلامية الحقة. نعم، عملهم منظم، مرتب، فيه توزيع للأدوار، وتنسيق في الخروج، وتحديد للوجهات، لكن هذا لا يعني أنهم حزب بأي حال. فكل عمل ناجح لا بد له من تنظيم، وقد قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: 4]، فهل يُقال عن الجيش المنظم إنه حزب ؟ وهل يُذم التنظيم إذا كان في طاعة الله؟
فدعوة التبليغ ليست حزبًا سياسيًا يسعى للسلطة أو الاستئثار بالحكم، بل هي حركة إصلاحية تهدف إلى نشر كلمة الله وإيقاظ الغافلين من غفلتهم، مستلهمة من هدي النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته رضي الله عنهم الذين كانوا يخرجون جماعات للجهاد والدعوة بترتيب وتنسيق يضمن النجاح. التنظيم هنا ليس غاية بل وسيلة لتحقيق الغاية السامية، وهي إصلاح النفوس وتعزيز الإيمان. فالخروج الجماعي يقوي الروابط بين الإخوة، وتوزيع الأدوار يضمن تغطية المهام بكفاءة، وتحديد الوجهات يركز الجهود في المناطق الأكثر حاجة، كما كان يفعل الصحابة في غزواتهم حيث يُقسم الجيش إلى كراديس وفصائل مع قائد ينسق

الأمور. أليس هذا التنظيم هو الذي أدى إلى انتصارات إسلامية عظيمة؟ فلماذا يُذم اليوم في سياق الدعوة إلى الله؟

الحزبية الحقيقية هي تلك التي تُقسم الأمة على أساس العصبية أو المصلحة الشخصية أو الطموح الدنيوي، كما حذر النبي صلى الله عليه وسلم من الفرقة والتنازع، قائلًا: ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، وكلها في النار إلا الفرقة الناجية التي على السنة. أما دعوة التبليغ فهي بعيدة كل البعد عن ذلك؛ إنها تجمع المسلمين من مختلف البلدان والثقافات تحت راية التوحيد والسنة، دون تمييز عرقي أو مذهبي أو جغرافي، ودون سعي لمنصب أو مال. المنتقدون يخلطون بين التنظيم الإيجابي الذي يبني ويوحّد، وبين الحزبية السلبية التي تُفرّق وتُحارب. فالجيوش المنظمة في التاريخ الإسلامي، كجيش الفتح أو الروم، كانت صفوفًا مرصوصة كالبنيان المرصوص، فهل وُصفت بالحزبية؟ بل كانت نموذجًا للطاعة والانضباط في سبيل الله.

إن ذم التنظيم في طاعة الله يعود إلى فهم خاطئ للنصوص الشرعية، فالإسلام يأمر بالجماعة والتنظيم في كل ميدان، سواء الجهاد أو العبادة أو الدعوة. قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: 103]، فالاعتصام بالحبل المتين يتطلب تنسيقًا وترتيبًا جماعيًا. وفي دعوة التبليغ، يُشجع كل مسلم على الخروج لثلاثة أيام أو أربعين يومًا سنويًا، مع إخوانه، ليتعلموا ويُعلّموا، ويعودوا أقوى إيمانًا. هذا التنظيم لم يُحدث فرقة، بل جمع ملايين المسلمين حول العالم في عمل واحد، من الهند إلى أوروبا وأفريقيا، دون أن يطالبوا بسلطة أو يفرضوا رأيًا سياسيًا. فكيف يُوصف هذا بالحزبية؟

ولذلك فعمل التبليغ جماعي نقي بعيد عن الحزبية، فتنظيمه دليل على قوته ونجاحه، ولا عيب فيه. يجب على المنتقدين أن ينظرون إلى الثمار: إسلام آلاف الغافلين، وإصلاح نفوس كثيرة، وانتشار السنة في كل ركن. فليحذر الجميع من الشبهات التي تُضعف الدعوة، وليحمدوا الله على كل تنظيم يخدم دينه. فالذي يُذم التنظيم في سبيل الله، يُذم في الحقيقة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة، وهذا خطأ فاحش يُصححه القرآن والسنة.

لا يُسمّون أنفسهم جماعة التبليغ :

في سياق الرد على الشبهات المترددة حول دعوة التبليغ، يبرز بيان مفهوم التسمية كقضية اساسية. وليعلم ان اهل هذه الدعوة لا يطلقون على انفسهم في ادبياتهم ومصادرهم لفظ جماعة التبليغ، بل يقولون نحن اهل الدعوة والتذكير نخرج في سبيل الله. اما هذا اللفظ فهو اصطلاح اعلامي او وصف خارجي جرى به العرف لتيسير الاشارة اليهم، ليس لانّهم تبنّوه او اقروه. وقد قال بعض علمائهم نحن لسنا جماعة بل نحن امّة محمد صلى الله عليه وسلم نذكّر انفسنا وغيرنا بالله ونحيي السنن ونصلح القلوب.

يبيّن هذا المفهوم بوضوح انّهم لا يتميّزون عن جماعة المسلمين العامّة، بل هم جزء منهم يتعاونون معهم ويتزاورونهم في كل مكان. انّهم يجلسون في المساجد مع اخوانهم من كل الدعوات والطرق يصلّون خلف الائمّة ويشاركون في الخطب والدروس العامّة دون تفريق. يتعاونون مع الدعاة الاخرين في نشر العلم

والسنّة ويتلقّون زياراتهم ويتبادلون النصائح والتذكيرات. ولقد جرى بعض الناس على تمييزهم بهذا الاسم لينفّروا الاخرين عنهم مستغلّين اللفظ للتشويه، الا انّهم انفسهم لم يطلقوا على انفسهم اسمًا مختارًا يفرّدهم. فاذا ذكر احدُهم هذا الاسم فانه يجري على المشهور لتيسير التواصل وان كانوا لا يستحبّونه ولا يقولونه باختيارهم مفضّلين التعبير عن انفسهم بـ اهل الخروج في سبيل الله او دعاة التذكير.
يعود هذا التواضع في عدم التسمية الى هدي النبي صلى الله عليه وسلم الّذي لم يسمّ نفسَه باسم يفرّده عن امّتِه بل قال خيركم من تعلّم القرآن وعَلَّمه دون حزبيّة او عصبيّة. ان دعوة التبليغ ترفض ايّ تسمية تحولها الى فرقة منفصلة لانّها ترى نفسَها امتدادًا لامّة محمد صلى الله عليه وسلم كلِّها تذكّر بالله وتحيي السنن في المساجد والاسواق والقرى. والمنتقدون الّذين يلقّبونهم بـ جماعة يقصدون الايحاء بالانفصال لكن الواقع يثبت انّهم يصلّون ويصومون ويحجّون مع المسلمين ويتلمّذون لعلمائهم الكبار من اهل السنّة كابن باز وابن عثيمين رحمهما الله الّذين اشادوا بدعوتهم.
فالاسم ليس جوهرًا بل العمل هو المعيار وقد اثبتت سنوات الخروج انّهم جزء من الامّة يصلحون ما افسدته الاهواء يزرعون الايمان في القلوب اليابسة ويوحّدون المسلمين تحت راية لا اله الا الله. فمن يرفضهم باسم خارجيّ فقد اخطأ المعنى والحقّ انّهم من المسلمين يتعاونون ويتزاورون وليس لهم اسم مختار يفرّدهم. فلينظِر القارئ الى الواقع لا الى الالقاب المصطنعة وليعْلَم ان الدعوة الى الله تكفيها نيّتُها الصالحة وثمارُها المبارَكَة.

الأولى ترك هذا اللفظ :

ومن باب التحري في التسمية كأمر ضروري لدقة التعبير وحفظ وحدة الأمة. ولأن وصفهم بـ جماعة قد يوهم أنهم حزب أو طائفة مستقلة، وهذا يفتح بابا للخصومة والفرقة، ويحملهم ما لا يحملونه من التبعات التنظيمية أو الحزبية، فالأولى اجتناب هذا اللفظ حفاظا على المعاني الصحيحة وبعدا عن الالتباس.
والأولى أن يقال عنهم أهل الدعوة والتذكير ، الذين يخرجون في سبيل الله ، الذين يحيون السنن ، فهذا أدق وأقرب إلى حقيقتهم كجزء من أمة الإسلام يدعون إلى الخير جميعا، وأبعد عن تباس الألفاظ الذي قد يُستغل للفتنة أو الشحناء. إن هذه التسميات تعكس جوهر عملهم في إحياء السنة والتذكير بالله دون انفصال أو تمييز، مستلهمة من قول النبي صلى الله عليه وسلم بلغوا عني ولو آية ، فالدعوة حق لكل مسلم لا حصر في تسمية أو تنظيم معين.
هذا التحري في الألفاظ ينسجم مع هدي الشرع في حفظ لسان المسلم، قال تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم ، فكم من فتنة نشأت من سوء لفظ أو وهم اصطلاح. فلنتكلم بدقة نعكس الواقع، ونقول لهم ما يليق بمقامهم كدعاة في سبيل الله، فالاسم ليس غاية بل الدعوة والعمل هما الأساس.

خلاصة هامة في تسمية أهل التبليغ والدعوة :

ومفاد ما قلناه سابقا أن أهل التبليغ ليسوا جماعة حزبية، بل أفراد اجتمعوا على طاعة الله ورسوله، يدعون إلى الإيمان والعمل الصالح دون سعي لسلطة أو منصب. تنظيمهم الدعوي لا يُخرجهم عن وصف الأمة الإسلامية، بل هو من تمام العمل الصالح الذي أمر به الشرع، كما قال تعالى في وصف المجاهدين المنظّمين ﴿صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾، فالتنظيم في سبيل الله تزكية لا تفرقة.

لا يُعرف عنهم تبني اسم جماعة التبليغ في أدبياتهم أو خطابهم، بل هو وصف خارجي جرى به العرف للإشارة إليهم، وقد يحمل دلالات الاستقلال أو الحزبية التي لا تليق بهم. الأولى ترك هذا اللفظ حفاظًا على الوحدة ودقة المعاني، والاقتصار على ما يدل على حقيقتهم الدعوية كـ أهل الدعوة والتذكير ، الذين يخرجون في سبيل الله ، الذين يحيون السنن ، فهذا أبعد عن التباس الألفاظ وأقرب إلى هدي النبي صلى الله عليه وسلم الذي دعا دون تسمية تفردِّيَة.

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: 33].

هل الحكم على الجماعات يكون بالواقع أم بالتصورات؟ :

من البديهيات العقلية أن الحكم على الأشخاص أو الجماعات لا يكون بالتصورات أو الانطباعات الشخصية، بل بالواقع المشاهد والمواقف العملية الثابتة، فالقول دون علم أو تحقيق يُفضي إلى الظلم والضلال. فلو أن جماعةً ما تُتهم بأنها ليست من أهل السنة، فإن الإنصاف يقتضي النظر في منهجها وأصولها وسلوكها اليومي، لا في ما يُقال عنها من شائعات أو حملات تشويه، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: 135].

وجماعة التبليغ –أو أهل الدعوة والتبليغ كما يُفضَّلُ تسميتهم– كما يشهد بها مَنْ خَالَطَهُمْ وخَرَجَ مَعَهُمْ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْعَامَّةِ، لا يَدْعُونَ إِلَى بِدْعَةٍ وَلا يَرُوِجُونَ لِشِرْكٍ، بَلْ يَدْعُونَ إِلَى الصَّلَاةِ وَذِكْرِ اللهِ وَمَحَبَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّوْبَةِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ، وَهِيَ أُصُولُ الدِّينِ الَّتِي لا يَخْتَلِفُ عَلَيْهَا اثْنَانِ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ. فَمَنْ حَكَمَ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ خَلْطَةٍ أَوْ مُشَاهَدَةٍ فَقَدْ أَخْطَأَ الْمِنْهَاجَ الْعَقْلِيَّ وَالشَّرْعِيَّ، وَاسْتَحَقَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: 36].

إِنَّ الْحُكْمَ بِالْقِسْطِ وَاجِب، وَالْوَاقِعُ يُشْهِدُ لِهَؤُلَاءِ بِالْخَيْرِ وَالْإِصْلَاحِ، فَلْيَنْظُرِ الْمُنْتَقِدُونَ إِلَى ثِمَارِهِمْ لا إِلَى أَلْقَابِهِمْ.

مقدمة عقلية ومنهجية في الإنصاف ميزان الحكم، وأن الواقع شاهد لا يُرد:

الحكم على الجماعات والأشخاص يجب أن يكون بالواقع المشاهد من أقوالهم وأفعالهم لا بالتصورات والانطباعات، كما أمر الله بالقسط في قوله تعالى ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء:135] وقوله ﴿وَلَا

يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ [المائدة:8]. أهل التبليغ يدعون إلى الصلاة والذكر والتوبة ومحبة النبي ﷺ وإحياء السنن دون شرك أو بدعة ظاهرة كما يشهد من خالطهم، والخطأ عند أفراد لا يُحكم به على الجميع، فالإنصاف واجب والواقع خير شهادة.

أساس القاعدة العقلية والشرعية :

من القواعد العقلية والشرعية المتفق عليها بين أهل العلم أن الحكم على الجماعات والأشخاص لا يكون بالأوصاف المجملة أو الانطباعات المسبقة التي قد تكون مشوبة بالعواطف أو التحيزات، بل بما يظهر من أقوالهم وأفعالهم اليومية المشاهدة والمحسوسة. هذه القاعدة مبنية على المنطق السليم الذي يرفض الحكم الجوّازي دون تحقيق، وعلى النصوص الشرعية التي تأمر بالعدل مطلقًا. وقد أكد الله تعالى ذلك بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا كُوْنُوْا قَوَّامِيْنَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِيْنَ﴾ [النساء: 135]، فالعدل واجب حتى لو كان ضد النفس أو الأقارب. وفي الآية الثانية: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8]، مما يؤكد أن الشحناء لا يُبيح الجور، بل يجب الإنصاف حتى مع الأعداء، فكيف مع إخوان مسلمين؟

تطبيق القاعدة على دعوة التبليغ :

فإذا طبقنا هذا على أهل الدعوة والتبليغ (المعروفين بـ جماعة التبليغ)، نجد أنهم جماعة مسلمة تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وتدعو إلى الصلاة والذكر والتوبة ومحبة النبي ﷺ وإحياء السنن وتربية النفس على الإخلاص والتواضع. هذه أصول لا يُجادل فيها أحد من أهل السنة، وهي تُشكّلَ جوهر مجالسهم وخروجهم. فالإنصاف يقتضي النظر في واقعهم لا في الشبهات المتداولة، فمن خالطهم وخرج معهم وسمع دروسهم وشهد مجالسهم يجد دعوة بسيطة يلامس القلوب، توقظ الغافلين وتحيي الإيمان في النفوس دون تعقيد أو غلو.

غياب البدعة الظاهرة وقول الإمام الشاطبي :

إنَّ مَنْ يَزْعُمُ بِدْعَةً أَوْ انْحِرَافًا يَجِبُ عَلَيْهِ إِثْبَاتُهَا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ، لا بِتَحْمِيلِ الْجَمَاعَةِ كُلِّهَا أَخْطَاءَ أَفْرَادٍ. وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْاعْتِصَام : الْبِدْعَةُ لَا تُنْسَبُ إِلَى طَائِفَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَتْ ظَاهِرَةً فِيهِمْ، مَشْهُورَةً عَنْهُمْ، لَا تُنْكَرُ بَيْنَهُمْ . فَأَيْنَ هَذِهِ الْبِدْعَةُ الْمَشْهُورَةُ فِي دَعْوَةِ التَّبْلِيغِ؟ لَا يَدْعُونَ إِلَى شِرْكٍ، وَلَا إِلَى مُبَايْعَةٍ صُوفِيَّةٍ، وَلَا إِلَى مُخَالَفَةٍ صَرِيْحَةٍ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. بَلْ يُرْكِزُونَ عَلَى الْأُصُولِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهَا، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ الْقَبُولَ لَهُمْ كَجُزْءٍ مِنْ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ.

خطأ الحكم الجمعي وتنوع السياقات الجغرافية :

هَلْ يُعْقَلُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَى جَمَاعَةٍ كَامِلَةٍ بِالْخُرُوْجِ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ لِمُجَرَّدِ أَنَّ بَعْضَ أَفْرَادِهَا فِي بُلْدَانٍ مَعْيَنَةٍ وَقَعُوا فِي خَطَأٍ أَوْ تَأَثَّرُوا بِبِيْئَةٍ مَحَلِّيَّةٍ؟ إِنَّ الْوَاقِعَ يَشْهدُ أَنَّهُمْ فِي بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ وَالشَّامِ وَغَيْرِهَا

يَخْلُو مِنْهَجُهُمْ مِنَ الْغُلُوْ، وَلَا يُعْرَفُ عَنْهُمْ إِلَّا الدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ وَالتَّوَاضُعُ وَالْبُعْدُ عَنِ السِّيَاسَةِ وَالْجِدَالِ. فَالْحُكْمُ الْجَمْعِيُّ بِدُونِ بَيِّنَةٍ قَاطِعَةٍ أَوْ دَلِيْلٍ ظَاهِرٍ أَوْ وَاقِعٍ مَشْهُوْدٍ مُخَالِفٌ لِمَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

تحذير نبوي من التسرُّع في التَّكْفِيرِ :

وَقَدْ حَذَّرَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ التَّسَرُّعِ فِي التَّكْفِيرِ بِقَوْلِهِ: مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا [رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ]، فَكَيْفَ بِمَنْ يُخْرِجُ جَمَاعَةً بِأَكْمَلِهَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ دُونَ بَيِّنَةٍ؟ إِنَّ الْوَاقِعَ شَاهِدٌ لَا يُرَدُّ، وَهُوَ يُثْبِتُ خَيْرَهُمْ وَإِصْلَاحَهُمْ، فَالْمِيزَانُ الْإِنْصَافُ وَالْحُكْمُ بِالْقِسْطِ هُوَ الْمَدْخَلُ الصَّحِيْحُ لِفَهْمِ أَمْرِهِمْ وَالْقَوْلِ فِيهِمْ بِالْحَقِّ.

الحوار العقلي : هل يُحكم على الجماعات بالواقع أم بالتصورات؟ :

إن المحك الحقيقي في تقييم الجماعات الإسلامية والمنطلقات الدعوية يكمن في تغليب منطق الواقع المشهود على التصورات الذهنية التي قد تُبنى على خصومات تاريخية أو أحكام مسبقة، فالعدل الشرعي الذي أراده الله في قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ يفرض علينا أن نحكم على جماعة التبليغ بما تنطق به أدبياتها ويمارسه أفرادها في الميادين، لا بما يروجه عنها خصومها من الغلاة الذين اتخذوا من التبديع منهجا مستعجلاً. وحين نتأمل جوهر هذه الدعوة، نجد أنها قامت على أركان هي صلب الإسلام وعموده الفقري؛ فبدايتها بدعوة الناس إلى تحقيق التوحيد الخالص واتباع السنة، وإقامة الصلاة التي هي صلة العبد بربه، وحث العصاة على التوبة النصوح والعودة إلى رحاب الطاعة. إن هذه المنظومة التي تركز على العلم والذكر وحسن الخلق، ليست إلا محاولة لإحياء النموذج النبوي في التزكية النفسية والارتقاء السلوكي، وهي أبعد ما تكون عن البدعة حين تجعل الحركة لتبليغ الدين وسيلة لاستنقاذ الخلق من الغفلة. وما يميز هذا الجهد هو انضباطه بأصول شرعية تحمي المجتمع من الفتن، كمنهجهم الصارم في ترك ما لا يعنيهم وعدم التجرؤ على الفتيا بغير علم، بل وإحالة الناس دوماً إلى علماء البلد والاستقاء من معينهم، مما يغلق أبواب الفوضى الفكرية. وبابتعادهم التام عن الصراعات السياسية الضيقة، ركزت الجماعة طاقتها في بناء الإنسان من الداخل وزرع محبة النبي ﷺ في القلوب كدافع للعمل لا كمجرد شعار، وهذا المسلك في حقيقته ليس ابتداعاً في الدين، بل هو استحضار لجوهر الإسلام في زمن طغت فيه الماديات والنزاعات. إن الإنصاف يقتضي القول بأن من يحارب دعوة تقوم على هذه الأسس الأخلاقية والتعبدية إنما يحارب فضائل الإسلام الكبرى تحت دعاوى منهجية ضيقة، فالدعوة التي تُخرج المخمور من خمارته ليكون مصلياً ذاكراً، وتُحول الفرد العادي إلى عنصر نافع لمجتمعه، هي دعوة تجسد روح الرسالة المحمدية في أبهى صورها العملية، وتستحق المؤازرة والنصح بدلاً من الإقصاء والتبديع.

الانتساب إلى التصوف السني فضيلة لا مذمة:

إن الانتساب إلى التصوف السني في حقيقته ليس إلا اصطلاحاً علمياً لمرتبة الإحسان التي وردت في حديث جبريل عليه السلام، وهو الجانب القلبي والسلوكي الذي يعنى بتنقية النفس من كدوراتها وتحليتها بفضائل الإيمان. والمقصود بهذا الانتساب هو الالتزام بمنهج التزكية الذي يسير جنباً إلى جنب مع الفقه والعقيدة؛ فإذا كان الفقه يضبط الظاهر، فإن التصوف السني يضبط الباطن بالزهد والورع ومحاسبة النفس، وهذا المسلك هو جوهر الإسلام المحمدي الذي يهدف إلى بناء العبد الرباني الذي لا يكتفي بصورة العبادة بل يطلب روحها وإخلاصها.

لقد كان هذا المنهج هو ديدن العلماء الربانيين وسنتهم المتبعة عبر العصور؛ فكبار أئمة السلف والخلف لم يروا في التزكية والزهد خروجاً عن جادة السنة، بل رأوا فيها تمام الامتثال لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾. إن كلمات الإمام أحمد بن حنبل التي تربط أصل التصوف بلزوم التقوى وحب الله، هي شهادة إمام أهل السنة على أن هذا الطريق ليس ابتداعاً، بل هو رجوع إلى بساطة الرعيل الأول الذين غلبت عليهم الآخرة وتجافت جنبوهم عن مضاجع الدنيا. ولم يكن التصوف عند هؤلاء الأعلام طقوساً غريبة أو خرافات منكرة، بل كان فقه القلوب الذي يجعل المسلم مسارعاً إلى مغفرة ربه، مقبلاً على الطاعة بقلب حاضر.

إن انفصال التزكية عن العلم الشرعي هو الذي أدى إلى ظهور الانحرافات، أما التصوف السني المنضبط بالكتاب والسنة فهو صميم الدين؛ إذ كيف يكون اتباع النبي ﷺ في عبادته، وخلوته بربه، وزهده في حطام الدنيا، وترفعه عن الرذائل ابتداعاً؟ إن العلماء السابقين كالفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، والجنيد البغدادي، وصولاً إلى ابن تيمية وابن القيم في حديثهم عن منازل السائرين و أعمال القلوب ، لم يفعلوا سوى تأصيل هذا الجانب الروحاني الذي يحفظ للدين حيويته وتأثيره في النفوس. وبناءً عليه، فإن رمي من يسلك طريق التزكية والزهد بالتبديع هو مجازفة علمية تخالف تاريخ الأمة ومنهج كبار علمائها، فالتصوف السني هو محرك العمل، ومطهر القصد، والسبيل لتحقيق مقام ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾.

١. الميزان الشرعي: التصوف كغيره من الأوصاف:

إن إرساء الميزان الشرعي في التعامل مع المصطلحات والمفاهيم هو الضمانة الوحيدة لمنع الجور في الأحكام، فالقاعدة الأصولية الراسخة تقرر أن الألفاظ لا تُذم ولا تُمدح إلا بمضمونها ومعناها، لا بمجرد اسمها ؛ إذ إن الأسماء قوالب للمعاني، والعبرة دائماً بالحقائق والمسميات لا بمجرد العناوين والمصطلحات. وكما أن علوم الفقه و الكلام و الحديث قد استُعملت في سياقات محمودة تارة، وفي سياقات انحرف بها أصحابها تارة أخرى دون أن يطعن ذلك في أصل العلم، فإن التصوف يخضع لذات المعيار الشرعي الدقيق. لقد فطن شيخ الإسلام ابن تيمية لهذه الجدلية قديماً حين أكد أن لفظ الصوفي قد دخل فيه أشياء كثيرة وتنازعته تيارات متباينة، فقرر بإنصافه المعهود أن من أراد بالتصوف الزهد والعبادة والمجاهدة وفق مراد

الله ورسوله فهو حق ثابت ومطلب شرعي، أما من أراد به الخروج عن جادة الشريعة أو الابتداع في الدين فهو باطل مردود.

إن هذا التأصيل العلمي يرفع اللبس عن الكثيرين الذين جعلوا من لفظ التصوف فزاعة لتبديع الصالحين، متناسين أن جوهر هذا المصطلح في أصله السني هو التطبيق العملي لمقام الإحسان. فالزهد في الدنيا ليس انقطاعاً عن عمارة الأرض، بل هو خلو القلب من التعلق بغير الله، والعبادة ليست مجرد حركات آلية، بل هي صلة روحية ومراقبة دائمة. وحين نضع دعوة التبليغ أو غيرها من المدارس التربوية في هذا الميزان، نجد أن ما يمارسونه من خلوة للذكر، ومجاهدة للنفس على الصبر، وهجر للملذات الفانية في سبيل إحياء القلوب، يندرج تماماً تحت الحق الذي أقره ابن تيمية وأئمة السلف. إن الابتداع الحقيقي ليس في ممارسة التزكية، بل في محاربة وسيلة تربوية أثبتت نجاعتها في رد التائهين إلى حياض الدين، لمجرد أنها تشترك في المسمى مع تيارات منحرفة، وهذا خلط للأوراق يأباه العدل وتلفظه القواعد العلمية الرصينة التي تفرق بين الجوهر الأصيل و الدخيل الهزيل .

٢. منهج القرآن والسنة في تزكية النفس:

إن الحديث عن منهج القرآن والسنة في تزكية النفس هو حديث عن جوهر البعثة المحمدية؛ فالغاية الأسمى من الرسالة لم تكن مجرد نقل نصوص جافة، بل إحداث تحول جذري في كيان الإنسان وباطنه. ويبرز التصوف السني هنا كإطار تربوي يستقي شرعيته من أصول الدين القطعية، حيث جعل الخالق سبحانه وتعالى الفلاح الأخروي منوطاً بعملية التزكية في قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾، وهو ما يؤكد أن إصلاح النفس ليس ترفاً فكرياً أو بدعة مستحدثة، بل هو فرض عين على كل سالك لمرضاة الله. وحين أقسم الله بالنفس في قوله ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾، كان ذلك تنبيهاً لعظيم شأن هذا الكيان القلبي وقدرته على الترقي في مدارج القرب أو الهبوط في دركات الغفلة.

ويتجلى هذا المفهوم بوضوح في الهدي النبوي، حيث لخص النبي ﷺ فلسفة التغيير الإنساني في قوله: ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب ؛ فهذا الحديث المتفق عليه هو القاعدة الذهبية التي يقوم عليها لب التصوف السني. إن معركة المسلم الحقيقية هي معركة إصلاح القلب ، وتخليصه من أمراض الكبر والرياء والحقد، وتحليته بـ مراقبة الله في السر والعلن، و الصدق في المعاملة مع الخلق.

إن استقراء هذا المنهج يوضح أن ما تقوم به جماعات الدعوة والتزكية من حث على الذكر وطول التضرع ومجاهدة الهوى، ليس إلا تطبيقاً عملياً لهذه النصوص الشريفة. فالانشغال بتطهير الباطن هو الذي يثمر الاستقامة في الظاهر، ومن عاب هذا المسلك أو رماه بالبدعية فقد غفل عن مقاصد القرآن وغايات السنة التي جعلت الإحسان -وهو أن تعبد الله كأنك تراه- أعلى مراتب الدين. فالتصوف السني بهذا المعنى هو حارس العقيدة من الجمود، وهو المحرك الذي يجعل العبادات روحاً تسري في الجسد، لا مجرد حركات خالية من الخشوع واليقين.

٣. أقوال الأئمة في التصوف السني :

إن أقوال الأئمة في التصوف السني تمثل الحجة البالغة التي تقطع دابر التشكيك، وتكشف زيف الادعاء بأن منهج التزكية والسلوك طارئ على دين الله؛ فهذه النخب العلمية التي أجمعت الأمة على إمامتهم، فرقت بدقة متناهية بين جوهر التصوف كمنهج تربوي وبين ما قد يطرأ عليه من شطحات المنحرفين. فعندما ينقل ابن الجوزي في كتابه تلبيس إبليس عن الإمام أحمد بن حنبل قوله إن أصل التصوف لزوم التقوى، وترك الدنيا، وحب الله ، فإنه يضع اليد على الجرح، ويؤصل لمفهوم التصوف باعتباره تجريداً للتوحيد وتحقيقاً للعبودية، وليس طقوساً مبتدعة. وهذا الإمام الشافعي، الذي عُرف بحدة ذكائه ودقته في نقد الرجال، حين يُنقل عنه ذم من تصوف أول النهار ، إنما كان يوجه سهام نقده للتصوف البطالي الذي يورث الحمق والكسل والجهل، لا التصوف الذي مدحه في موضع آخر بقوله: حبب إليّ من دنياكم ثلاث: ترك التكلف، وعشرة الخلق بالحسنى، واقتفاء طريق أهل التصوف . إن هذا الجمع بين النصين يوضح أن الشافعي يذم الرسم ويمدح الحقيقة ، يذم الدعوى ويمدح التزكية .

ويأتي كلام الجنيد البغدادي، الملقب بسيد الطائفة وإمامها، ليضع الضابط الشرعي الصارم الذي لا يقبل التأويل، حين صرح بأن طريقتنا مقيدة بالكتاب والسنة ، بل وذهب إلى أبعد من ذلك حين اشترط في السالك أن يكون قارئاً للقرآن كاتباً للحديث، وإلا فلا يُقتدى به. إن هذا التأصيل يثبت أن التصوف السني ليس طريقاً موازياً للشريعة، بل هو خادم لها ومستمد منها، وهو عين ما تسير عليه جماعات الدعوة التي تجعل من العلم والذكر ركنين أساسيين في منهجها. إن هؤلاء الأئمة لم يروا في التصوف إلا تطبيقاً عملياً للورع الذي يحمي الفرد من غوائل النفس، والزهد الذي يحرره من عبودية المادة. وبناءً على ذلك، فإن حصر التصوف في صور الانحراف التاريخي وتعميم الحكم على كل من انتسب لمدرسة التزكية، هو ضرب من الجهل بالتاريخ العلمي للأمة، ومنافاة صريحة لمنهج الأئمة الكبار الذين لم يذموا من التصوف إلا ما خالف النص، ولم يمدحوا منه إلا ما وافق جوهر الإسلام وحقائق الإيمان.

٤. الصحابة والتصوف العملي :

إن الحديث عن الصحابة والتصوف العملي يعيدنا إلى الجذور النورانية التي استُمدت منها قيم التزكية والسلوك، فرغم أن مصطلح التصوف كلقب لم يكن شائعاً في عصرهم، إلا أن الحقائق والمقامات التي يقوم عليها هذا المنهج كانت هي صبغة حياتهم اليومية وروح عبادتهم. إن الصحابة الكرام لم يحتاجوا إلى الأسماء لأنهم عاشوا المسميات في أبهى صورها؛ فكان الزهد متمثلاً في أعلى درجاته عند أبي ذر الغفاري الذي تجرد من الدنيا وأقبل على الله بقلب لا تملكه المادة، وكان الورع هو الميزان الدقيق الذي يحكم حركة عمر بن الخطاب في كل شأن من شؤونه مخافة أن يزل أو يخطئ، وكانت الخشية هي السمة البارزة لأبي بكر الصديق الذي كان يبكي من خشية الله حتى عُرف بذلك، وكان الاجتهاد في العبادة والتأسي الدقيق بالسنة هو ديدن عبد الله بن عمر.

إن هذا التصوف العملي الذي مارسه الرعيل الأول هو في حقيقته جوهر الإسلام المصفى من الكدورات، وهو الذي تسعى جماعات الدعوة والتزكية اليوم إلى إحيائه في نفوس المسلمين. فالتصوف السني ليس سوى محاولة للاقتداء بهؤلاء العظماء في انقطاعهم إلى الله، وفي تقديمهم للآخرة على الأولى، وفي جعل مراد الله هو المحرك الوحيد للجوارح. وحين ندرك أن الصحابة كانوا أزهد الناس وأورعهم وأكثرهم خشية لله، ندرك بالضرورة أن من يسلك طريق التزكية والورع والعبادة إنما يقتفي أثرهم ويستن بسنتهم. إن الخلاف حول المسميات يذوب أمام وحدة الحقائق؛ فما يفعله التبليغي أو السالك في خلوته وجولته من ذكر وتضرع وزهد في فضول الدنيا، هو بعينه ما كان يفعله الصحابة في صفة المسجد النبوي وفي ميادين الدعوة. وبذلك يظهر أن التصوف السني ليس دخيلاً على الإسلام، بل هو استمرار لنمط الحياة المحمدية التي تربى عليها جيل الصحابة، وهو حجة على من يحاول حصر الدين في رسوم الظاهر مع إغفال حقائق الباطن التي هي روح القبول ومنارة الوصول.

٥. التمييز بين التصوف السني والغالي :

إن التمييز بين التصوف السني والغالي هو الميزان الدقيق الذي يرفع اللبس ويحق الحق، إذ لا يستقيم شرعاً ولا عقلاً أن يُهدم أصل التزكية بسبب انحراف بعض المنتسبين إليه، فالإمام الذهبي بإنصافه المعهود وضع النقاط على الحروف حين قرر أن التصوف الحقيقي ليس طقوساً مبهمة، بل هو صفاء المعاملة مع الله ، فكل ما أورث العبد قرباً من خالقه وإخلاصاً في طاعته فهو من صميم الدين، أما التصوف المحدث الذي تلوثت جنباته بالبدع والشطحات التي تخالف نص الكتاب وصريح السنة، فهو مرفوض مردود على صاحبه كائناً من كان. وهذا التفصيل هو ما أكده الإمام ابن الجوزي في نقدٍ بناء يفرق بين الحقبة الذهبية للصوفية الأوائل الذين كانوا على الجادة استقامةً وزهداً، وبين من خلفهم من الجهال الذين خلطوا الحق بالباطل وأدخلوا في هذا المسلك ما ليس منه، فالعيب هنا ليس في أصل المنهج التربوي، بل في الدخلاء عليه الذين ضلوا الطريق.

إن هذا التمييز الضروري يقطع الطريق على السلفية المدخلية ومنهج الغلو في التبديع الذي يسقط أحكام التصوف الغالي المنحرف على كل من اشتغل بتزكية نفسه أو جاهدها في سبيل الله، فحين يخرج الداعية في جماعة التبليغ زاهداً في دنياه، ذاكراً لربه، داعياً إلى توحيده، فهو يمارس ذاك التصوف الحقيقي الذي مدحه الذهبي، ولا صلة لعمله ببدع القبوريين أو شطحات الحلوليين. إن حقيقة الأمر هي أن التصوف السني حارس للقلوب من القسوة، بينما التصوف الغالي هادم للأصول، والعدل يقتضي ألا يُؤخذ المحسن بجريرة المسيء. وبذلك يتبين أن التمسك بجوهر التزكية السنية ليس ابتداعاً، بل هو استمساك بالعروة الوثقى التي سار عليها السلف الصالح، وهو تطبيق عملي لآيات التطهير وأحاديث الإحسان التي تجعل الدين حياً في القلوب لا مجرد رسوم جافة تخلو من روح الإخلاص والمراقبة.

٦. خلاصة مفهوم الانتساب إلى التصوف :

وتأسيساً على ما سبق من تأصيل منهجي وميزان شرعي، تأتي خلاصة هذا المحور لتضع فيصل التفرقة بين المنهج النبوي الأصيل وبين الدخيل المحدث، فالتصوف السني في حقيقته ليس إلا مجموع الفضائل التي نطق بها الوحي، من زهد في الفاني، وإخلاص للمعبود، ومحبة صادقة تظهر آثارها في الامتثال، وصدق في الأقوال والأحوال، ومراقبة دائمة لله، وتزكية مستمرة للنفس من أدرانها؛ فهذا هو الإحسان الذي هو أعلى مراتب الدين. وفي المقابل، نجد التصوف الغالي الذي تبرأ منه أئمة السلف، وهو الذي شابت صفاءه البدع المحدثة، والشطحات المنكرة، وعقائد وحدة الوجود الباطلة، أو دعاوى إسقاط التكاليف التي تهدم أركان الشريعة. إن الشرع الحنيف يمدح الأول ويحث عليه باعتباره لب الاستقامة، ويذم الثاني ويحذر منه باعتباره انحرافاً وضلالاً، والعدل يقتضي ألا يُخلط بينهما لمجرد اشتراك في المسمى.

إن الانصاف العلمي يوجب علينا الإقرار بأن من انتسب إلى التصوف السني -سواء أكان من جماعة التبليغ في جهدهم التربوي أو من غيرهم من السالكين على جادة السلف- إنما انتسب في الحقيقة إلى طريق التزكية الذي هو ركن ركين في رسالة الأنبياء، فهو من جوهر الإسلام وصلبه، وليس طارئاً عليه ولا خارجاً عنه. إن محاولة المدخلية الغالية تبديع هذا المسلك بجملته هي محاولة لتعطيل فقه القلوب وإفراغ التدين من روحه، وتجاهلٌ صارخ لتراث الأمة الذي ميز بين تزكية ربانية تقرب إلى الله، وبين بدعة غالية تباعد عن دينه. وبذلك يتضح أن العبرة بالمسميات والحقائق، فمن كان منهجه مقيداً بالكتاب والسنة، وهمه إصلاح نفسه ودعوة غيره، فهو على الحق المبين مهما رماه الخصوم بالألقاب، فالتصوف السني ثمرة من ثمار شجرة النبوة، لا تزيد المسلم إلا خشيةً وإخباتاً لرب العالمين.

المخالفة في التصوف الغالي لا في التصوف السني :

إن المنهج السلفي الحق يقوم على التمييز والدقة، لا على التعميم والإقصاء، ومن هنا ينطلق المحور الأساس في فهم طبيعة الخلاف حول التصوف، حيث تكمن الإشكالية الحقيقية في التصوف الغالي لا في التصوف السني المنضبط. لقد وضع شيخ الإسلام ابن تيمية قاعدة ذهبية في التعامل مع هذا المصطلح حين أنصف المنتسبين إليه، مؤكداً أن الصوفية كغيرهم من طوائف المسلمين، فيهم السابق المقرب، وفيهم المقتصد، وفيهم الظالم لنفسه ، وهذا التوصيف يرفع عنهم صفة الحكم الشمولي بالبدعية، ويجعل الميزان هو العمل والموافقة للشرع.

إن الذم الشرعي لم يتوجه يوماً إلى أصل التزكية أو الزهد أو محبة الله، بل توجه إلى الغلو الذي حذر منه النبي ﷺ بقوله: إياكم والغلو في الدين، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين . فالغلو هو الذي يحول الزهد إلى رهبانية مبتدعة، ويحول المحبة إلى ادعاءات تسقط التكاليف، ويحول التوقير للشيوخ إلى تقديس يخرج بالعبد عن جادة التوحيد. هذا الغلو هو المذموم شرعاً، وهو الذي حاربه العلماء الربانيون،

أما أصل التصوف القائم على صفاء المعاملة مع الله وتجريد الاتباع للنبي ﷺ، فهو من صميم الدين وجوهره.
وبناءً على هذا، فإن من يسلك مسلك التبديع المطلق لكل من اشتغل بأعمال القلوب أو اعتنى بمنهج السلوك، إنما يقع في فخ التعميم الجائر؛ إذ يجعل من شطحات الغلاة سيفاً مسلطاً على رقاب المقتصدين والسابقين. إن الحق الذي لا مراء فيه هو أن التصوف السني حليف للشريعة وظهير لها، وما وقع فيه البعض من انحرافات لا يسوغ أبداً إبطال الأصل التربوي الذي قامت عليه الأمة لقرون. فالمخالفة والإنكار يجب أن يتوجها إلى المادة الدخيلة من البدع والشطحات، لا إلى المادة الأصيلة من التوبة والذكر والمجاهدة، فالحكمة تقتضي أن نحافظ على روح الدين مع تنقيتها من شوائب الغلو، لا أن نُميت القلوب بدعوى محاربة البدعة.

١. التصوف السني مستمد من الكتاب والسنة :

يُمثل التصوف السني في عمقه وجوهره الممارسة العملية لمقام الإحسان، وهو الركن الثالث من أركان الدين الذي أرسي قواعده النبي ﷺ في حديث جبريل المشهور حين قال: أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك . إن هذا التوصيف النبوي ليس مجرد كلمات تُحفظ، بل هو دستور لحياة القلب وقاعدة ذهبية تقوم عليها مراقبة الله في المنشط والمكره، وإصلاح الباطن من شوائب الرياء والعجب، وتحقيق الصدق التام في المعاملة مع الخالق والخلق؛ وهذا تحديداً هو اللب الذي قامت عليه مدرسة السلوك السنية.
وإذا أردنا تتبع الأدلة الشرعية التي يستمد منها هذا المنهج شرعيته، سنجدها مبثوثة في محكم التنزيل وفي صحيح السنة النبوية؛ فقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ يجعل الفلاح والنجاة في الآخرة مشروطين بعملية التزكية التي هي جوهر التصوف السني. كما أن قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ يؤصل لمبدأ المجاهدة التي يمارسها السالك بترك فضول الكلام والطعام والمنام، رغبةً في الوصول إلى هداية الله الخاصة. ويأتي الهدي النبوي ليعيد البوصلة إلى محل نظر الحق سبحانه، فيقول ﷺ: إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم ، ليؤكد أن المدار كل المدار على فقه القلوب وإصلاح المقاصد.
ولقد تظافرت أقوال العلماء الربانيين على أن التصوف السني ليس طقوساً غريبة، بل هو الثمرة الحقيقية للاقتران بين العلم والعمل؛ فهو العمل بالعلم بعيداً عن الجمود، وهو الإخلاص الذي ينفي الشرك الخفي، وهو الزهد الذي يحرر النفس من رق الدنيا، وهو الورع الذي يحجز العبد عن الشبهات، وهو محاسبة النفس التي تسبق كل خطوة. إن هذا المنهج المستمد من مشكاة النبوة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون خارجاً عن جادة الإسلام، بل هو صمامه الذي يحميه من التحول إلى مجرد رسوم جافة،

فالمسلم الذي يسعى لتطهير قلبه وربط جوارحه بمراقبة الله، إنما يطبق التصوف السني في أبهى صوره المحمدية، بعيداً عن غلو الغالين وانتحال المبطلين.

٢. أقوال الأئمة في التصوف السني:

ننتقل إلى الشهادات الكبرى من أساطين هذا الفن وأئمته الذين رسموا الحدود الفاصلة بين الحق والباطل، ليتضح أن أقوال الأئمة في التصوف السني لم تكن مجرد وعظ عابر، بل كانت صياغة لمنهج أصولي صارم يخضع فيه الوجدان لسلطان النص. فهذا إمام الطائفة الجنيد البغدادي يقطع الطريق على كل مدعٍ بقوله الحاسم: طريقنا هذا مقيد بالكتاب والسنة، لا نأخذ إلا بهما ، وفي رواية أخرى عنه: علمنا هذا مشيد بحديث رسول الله ﷺ ، مما يؤكد أن أي ثمرة قلبية لا تنبت في بستان النص هي ثمرة مسمومة ومردودة. ولم يتوقف الأمر عند حدود القبول العام، بل وضعوا ميزان النقد للخواطر والواردات القلبية؛ حيث يقول أبو سليمان الداراني: ربما تقع في قلبي النكتة من نكت القوم (أي الخاطر الصوفي)، فلا أقبلها إلا بشاهدين عدلين: الكتاب والسنة . وهذا يبرهن على أن التصوف السني ليس استسلاماً للعواطف أو الرؤى المنامية كما يزعم الغلاة في التبديع، بل هو انضباط شرعي لا يجيز للسالك أن يخطو خطوة واحدة إلا وبيده سراج الوحي. ويأتي سهل بن عبد الله التستري ليلخص المعركة في ثلاثة أصول جامعة: الاقتداء بالنبي ﷺ، وأكل الحلال، وإخلاص النية ، وهي أركان لا يختلف عليها مسلمان، وتمثل صلب دعوة جماعة التبليغ التي تحث الناس على تحري الحلال وتجريد الاتباع وتصحيح القصد.

إن استقراء هذه الأقوال يثبت أن التصوف السني يُعد ركيزة أساسية في التربية الإسلامية؛ فهو العلم الذي يُرسخ قيم الوسطية بعيداً عن جفاء الماديين وشطح الغالين. إنه المنهج الذي يزرع في النفس التسامح مع الخلق، والزهد فيما في أيديهم، والصدق في معاملة الحق، والتقوى التي هي ملاك الأمر كله. وبناءً عليه، فإن محاربة هذا النمط من التربية بدعوى محاربة التصوف هو خلط للأوراق وتجهيل للتراث؛ فالتصوف السني هو الروح التي تسري في جسد الشريعة لتبقيه حياً ومؤثراً، وهو المنهج الذي تتبناه المدارس الدعوية الراشدة لإخراج جيل رباني يجمع بين فقه الجوارح وزكاة القلوب.

٣. التصوف الغالي انحراف عن الجادة:

وفي مقابل هذا النور السني الوضاء، يأتي التصوف الغالي ليمثل الانحراف عن الجادة، وهو النموذج الذي استحق الذم من العلماء والفقهاء على مر العصور. إن الفرق الجوهري يكمن في أن التصوف الغالي لم يكتفِ بتزكية النفس، بل تجاوز الحدود الشرعية باعتناق أفكار فلسفية غريبة ودعاوى باطلة؛ كادعاء وحدة الوجود أو الحلول ، وهي مفاهيم تصادم أصل التوحيد وتلغي الفوارق بين الخالق والمخلوق. كما يُذم هذا النوع من التصوف حين يزعم أصحابه إسقاط التكاليف عمن وصل إلى درجة معينة من القرب، أو حين يُعلون من شأن الكشف والإلهام ويجعلونهما حكماً فوق النصوص القطعية، مما يفتح الباب أمام الفوضى الدينية والشطحات والرموز الغامضة التي لا زمام لها ولا خطام.

إن هذا التمييز الدقيق هو ما نبه عليه كبار المحققين من أهل السنة؛ حيث يقول الإمام الذهبي: التصوف في أصله زهد وعبادة، لكن دخل فيه قوم من أهل البدع، فخلطوا الحق بالباطل . وهذا النص يوضح أن العلة ليست في أصل التصوف الذي هو زهد وتعبد، بل في الدخيل البدعي الذي شوه نقاءه. ويؤكد هذا المعنى الإمام ابن الجوزي في تلبيس إبليس بقوله: الصوفية الأوائل كانوا على الجادة، ثم دخل فيهم الجهال، فخلطوا التصوف بالخرافة . فالمشكلة إذن ليست في طريق السلوك، بل في الجهال الذين ظنوا أن التصوف يعني ترك العلم أو مخالفة الشريعة.

وبناءً على هذا، يتضح أن الخصوم من الغلاة في التبديع يرتكبون مغالطة كبرى حين يسحبون أحكام التصوف الغالي على كل من اشتغل بالتزكية أو اعتنى بالذكر والسلوك كجماعة التبليغ. إن الشريعة بريئة من تجاوزات الغالين، ولكنها في الوقت ذاته هي التي أمرت بالزهد والورع والخشية. فمحاربة الخرافة واجبة، لكن محاربة الزهد والتربية الروحية بدعوى الخوف من البدعة هو هدم لأركان التقوى. إن المنهج الحق هو الذي يقبل الحق ممن جاء به ويرد الباطل عمن أتى به، وهو الميزان الذي يفرق بين تصوف الفقهاء والزهاد وبين تصوف الفلاسفة والجهال .

٤. خلاصة التصوف الغالي المذموم والتصوف الممدوح :

ولرسم الخط الفاصل والنهائي في هذه القضية التي طالما استغلها الغلاة للتشنيع على دعاة الخير؛ فالميزان الشرعي لا يميل مع الهوى، بل يزن الأمور بحقائقها. فمن جهة، نجد التصوف السني الذي هو مرادف للتزكية، وتجسيد لمقام الإحسان، وتحقيق للتقوى والإخلاص، وشرطه الدائم هو الموافقة التامة للكتاب والسنة؛ ومن جهة أخرى، نجد التصوف الغالي الذي غرق في البدع والشطحات، وصادم صريح الشرع، واتبع غلواً مرفوضاً أهلك أصحابه. إن هذا التمايز يفرض علينا حقيقة مفادها أن من انتسب إلى طريق التزكية السنية، فقد انتسب إلى لب الإسلام وجوهر رسالته، ولا يضره بعد ذلك صياح من خلطوا بين الأصول المنضبطة والانحرافات الطارئة.

إن الذي يُذم شرعاً ويُحذر منه هو ذلك التصوف الغالي الذي تلوث بعقائد وحدة الوجود أو الحلول، أو تجرأ أصحابه على ترك الفرائض، أو وقعوا في شرك عبادة المشايخ وتقديسهم من دون الله. أما التصوف السني، الذي يسير على خطى السلف الصالح في مجاهدة النفس وإحياء القلوب بالذكر، فهو من أعظم ما يُمدح به العبد، ومن أرقى مقامات العبودية. وكما أكد شيخ الإسلام ابن تيمية بإنصافه المعهود، فإن الصوفية فيهم السابق المقرب ، وهم صفوة السالكين، وفيهم المقتصد ، وفيهم الظالم لنفسه ، شأنهم في ذلك شأن سائر طوائف المسلمين من فقهاء ومحدثين وعامة، فلا يُحكم على الجميع بضلال الجزء المنحرف.

وبهذا السرد، يتضح أن جماعة التبليغ حين تعتني بالجانب الروحي وتدعو للزهد والتبتل، إنما تنهل من مدرسة السابقين المقربين التي لا ترى في الدين مجرد نصوص تُحفظ، بل روحاً تُعاش ويقيناً يمشي بين الناس.

مناقب التصوف السني وذكر بعض أعلامه من السلف :

إن الحديث عن مناقب التصوف السني يعيدنا إلى الجوهر الروحاني للإسلام، حيث تلتقي استقامة الظاهر بنقاء الباطن في تناغم تام يستمد مشروعيته من نصوص الكتاب العزيز وهدي السنة النبوية المطهرة. فالقرآن الكريم جعل الفلاح والنجاة في الدارين رهناً بعملية التزكية التي هي صلب هذا المسلك، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾، وهو ما يؤكد أن إصلاح النفس وتطهيرها من الأدران ليس مجرد فضيلة اختيارية، بل هو غاية الوجود الإنساني في ميزان الحق. ويتعزز هذا المعنى في الهدي المحمدي الذي وجه الأنظار إلى أن قيمة العبد الحقيقية تكمن في جوهره لا في مظهره، بقوله ﷺ: إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم ، وهذا الحديث هو العمدة التي انطلق منها أهل السلوك السني في التركيز على فقه القلوب ومراقبة المقاصد والنيات، مؤمنين بأن العمل مهما عظم لا يُقبل إلا بروح الإخلاص والصدق.

وإذا ما استعرضنا سجل التاريخ العلمي والروحي للأمة، نجد أن كبار أعلام السلف الذين أجمعت الأمة على جلالة قدرهم، كانوا يمثلون هذا النموذج الأسمى للتصوف السني الذي يجمع بين العلم الراسخ والعمل الصالح. فنجد في طليعتهم الحسن البصري، سيد التابعين وإمام الزهاد، الذي كانت كلماته تلامس شغاف القلوب لصدقها، وإبراهيم بن أدهم الذي ضرب أروع الأمثلة في التجرد والتوكل، وسفيان الثوري الذي جمع بين دقة الحديث وورع العابدين. كما نجد عبد الله بن المبارك الذي كان عالم الأمة في زمانه، مجاهداً بماله ونفسه، يمزج بين الفقه والزهد في صورة قل نظيرها، ومعروف الكرخي الذي عُرف بإجابة الدعوة وشدة الورع.

ولا يكتمل هذا العقد الفريد إلا بذكر الجنيد بن محمد، الذي قيد هذا الطريق بالكتاب والسنة ووضع له الضوابط الشرعية الصارمة، وأبي سليمان الداراني الذي كان ميزانه الوحي في كل خاطر قلبي، وبشر الحافي الذي أدهش الناس بصدق توبته وتواضعه، وصولاً إلى ذو النون المصري وسهل بن عبد الله التستري اللذين غاصا في معاني الإخلاص والمجاهدة. إن هؤلاء الأعلام وأمثالهم لم يكونوا قط دعاة بدعة أو شذوذ، بل كانوا أئمة هدى ومصابيح دجى، جاهدوا أنفسهم قبل أن يوجهوا غيرهم، وصانوا الشريعة من الجمود ومن الغلو على حد سواء. إن انتساب هؤلاء إلى التصوف السني هو حجة دامغة على أن التزكية والسلوك هما ركيزة في بناء الشخصية المسلمة المتزنة، وأن محاربة هذا الإرث بدعوى الحذر من البدعة هو تفريط في كنز عظيم من كنوز التربية الإسلامية التي أثمرت عبر القرون رجالاً ربانيين غيروا وجه التاريخ بأخلاقهم ويقينهم.

أهل السنة والجماعة منهج أمة لا تنظيم منغلق :

إن ترسيخ مفهوم أن أهل السنة والجماعة منهج أمة لا تنظيم منغلق يعد من أهم ركائز فقه الاجتماع الإسلامي، وضمانة كبرى لحماية الأمة من تمزق الانتماءات الضيقة. فأهل السنة والجماعة في حقيقتهم

ليسوا حزباً سياسياً، ولا مؤسسة إدارية ذات عضوية محددة، ولا تنظيماً سرياً يمنح صكوك الغفران لمن دخل فيه ويسلبها عمن خرج عنه؛ بل هم السواد الأعظم من هذه الأمة، وهم كل من استمسك بالكتاب والسنة وفق الفهم الذي تركه السلف الصالح، دون تحريف لغالٍ أو انتحال لمبطل. إن هذا المفهوم الواسع يخرجنا من ضيق الفئوية إلى سعة الأمة ، ويمنع تحويل مسمى أهل السنة إلى ملكية خاصة لمجموعة بشرية تحتكر الحق وتنبز الآخرين بالتبديع.

وبناءً على هذا التأصيل، يظهر جلياً خطأ المسلك الذي يسلكه غلاة التبديع في عصرنا، حين يتسارعون في إخراج الجماعات الدعوية -كجماعة التبليغ- من دائرة السنة لمجرد خلاف في الوسائل أو اجتهاد في طرق التزكية. فالقاعدة الشرعية تقتضي أن الحكم بخروج جماعة ما عن أهل السنة والجماعة لا يكون بالهوى أو بالمواقف الشخصية، بل يحتاج إلى دليل قاطع يثبت مناقضة هذه الجماعة لأصل من أصول الاعتقاد المجمع عليها. وبدون هذا الدليل، يصبح إطلاق أحكام التبديع و الإخراج من السنة نوعاً من التحكم المذموم، وافتئاتاً على حق الأمة في وحدتها.

ولقد وضع الإمام الطحاوي في عقيدته التي أجمعت الأمة على قبولها قاعدة ذهبية للإنصاف حين قال: نسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قال وأخبر مصدقين . هذه القاعدة العظيمة تعصم الدماء والأعراض والعقائد، وتؤكد أن الأصل هو بقاء المسلم وجماعته في دائرة أهل القبلة والسنة ما داموا يقرون بالأصول ويصدقون بالوحي. إن جماعة التبليغ التي تنادي بكلمة التوحيد، وتُحيي المساجد بالذكر، وتدعو الناس إلى اتباع السنة في الأخلاق والعبادات، هي في قلب هذا المنهج الرحب. إنها جماعة تمارس دوراً تربوياً داخل نسيج الأمة، ومن الجور والظلم أن تُسلب عنها صفة السنة لمجرد أنها لا تتبع النمطية الحزبية التي يفرضها البعض، أو لأنها فضلت الانشغال بإصلاح القلوب عن الدخول في صراعات الجرح والتعديل. إن الإنصاف يقتضي أن نرى في التنوع داخل دائرة السنة ثراءً وتكاملاً لا تضاداً وإقصاءً ، فالسنة مظلة تجمع كل من صدق في اتباعه للنبي ﷺ، وليست قفصاً يغلقه الغلاة على أنفسهم.

أهل السنة والجماعة بين التوصيف الشرعي والتنظيم الحزبي :

إن تحويل مسمى أهل السنة والجماعة من سعة المنهج الشرعي إلى ضيق القوالب الحزبية هو أحد أكبر الأخطاء التي وقع فيها غلاة التبديع في العصر الحديث؛ فالحقيقة الراسخة هي أن أهل السنة والجماعة وصف شرعي لا تنظيم حزبي. إنهم ليسوا كياناً سياسياً يُسجل في الدوائر الرسمية، ولا جماعة مغلقة تُمنح لأفرادها بطاقات عضوية، بل هم فضاء رحب ومظلة جامعة تضم كل من ارتضى الكتاب والسنة منهاجاً، وسار على هدي السلف الصالح في العقيدة والعبادة والسلوك. إن هذا الوصف هو هوية أمة وليس امتيازاً فئوياً يُمنح ويُسلب بناءً على الولاءات الشخصية أو الانتماءات الضيقة.

ولقد أرست الأمة قواعد هذا الإنصاف عبر أئمتها الأعلام، فها هو الإمام الطحاوي يقرر في عقيدته المشهورة القاعدة التي تحمي بيضة المسلمين بقوله: نسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، ما داموا بما جاء به

النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قال وأخبر مصدقين . فهذا الاعتراف والتصديق هو العروة الوثقى التي تجمع شتات الأمة، وتجعل من أهل القبلة كياناً واحداً يحرم تفريقه بمجرد الاختلاف في الفروع أو الاجتهاد في أساليب الدعوة. ويأتي شيخ الإسلام ابن تيمية ليؤكد هذا المعنى بشموليته المعهودة، مبيناً أن أهل السنة هم المتمسكون بالإسلام المحض، الخالص من الشوائب، كما جاء به النبي ﷺ ؛ وهذا يعني أن كل من جاهد نفسه لتخليص دينه من شوائب الشرك والبدعة والضلالة، فهو داخل في هذا الوصف الشريف، سواء أكان فرداً يعمل لوحده أو ضمن جماعة دعوية تهدف لإصلاح الناس.

إن تطبيق هذا المفهوم على جماعة التبليغ يكشف زيف دعاوى إخراجهم من دائرة السنة؛ فما دام هؤلاء القوم يعظمون النصوص، ويحيون شعائر الإسلام، ويدعون إلى توحيد الله ومحبة نبيه ﷺ، فهم جزء أصيل من هذا السواد الأعظم. إن حصر السنة في فئة معينة تبدّع كل من خالفها في جزئية أو أسلوب هو خروج عن منهج السلف أنفسهم، الذين اتسع صدورهم للاختلاف في الرأي مع بقاء أخوة الإيمان. إن أهل السنة هم أرحم الخلق بالخلق، وأعلم الناس بالحق ، والرحمة تقتضي استيعاب العاملين لدين الله تحت هذا اللقب الشريف، لا طردهم منه بتهم معلبة تفتقر إلى البرهان الشرعي القاطع.

الانتماء إلى أهل السنة يكون بالمنهج لا بالاسم:

إن ترسيخ قاعدة أن الانتماء إلى أهل السنة يكون بالمنهج لا بالاسم هو الدواء الناجع لمرض التبديع بالهوية الذي استشرى عند بعض الغلاة؛ فالحقائق الشرعية لا تتغير بتغير اللافتات، والعبرة في ميزان الله بالجوهر والتحقيق لا بالادعاء والتنميق. فلا يكفي أن يرفع المرء شعار السلفية أو يلقب نفسه بـ الأثري أو صاحب الحديث ليكون حائزاً على صك السنية المطلق، كما أن المسلم الذي ينشغل بالدعوة إلى الله وتزكية النفوس -كأبناء جماعة التبليغ- لا يُخرج من دائرة أهل السنة لمجرد أنه لم يتسمَّ بتلك الأسماء الحادثة أو لم ينخرط في تلك التنظيمات، ما دام في أصله ومسلكه موافقاً لمنهج السلف الصالح في الاعتقاد والعمل.

إن الأسماء قد تُستخدم أحياناً كستار يختبئ خلفه من يمارس الغلو، أو يُكفر المسلمين، أو يهجرهم بغير حق، وفي المقابل قد نجد من لا يُعرف بلقب معين ولكنه أشد الناس تعظيماً للسنة وأكثرهم حرصاً على جمع كلمة المسلمين. وهذا ما أكده مركز سلف للبحوث والدراسات في تقريره للمنهجية الصحيحة، حيث نص على أن العبرة بالمنهج والاتباع، لا بالمسميات وشهرتها ، مشيراً إلى أن دعوى الانتساب للسنة يدعيها الجميع، ولكن لا تصح هذه الدعوى ولا تثبت إلا بتحقيق السمات والخصائص التي كان عليها النبي ﷺ وأصحابه، من الرحمة والعدل والإنصاف والتمسك بالأصول القطعية.

وبناءً على هذا، فإن محاكمة جماعة التبليغ أو غيرها من جماعات الدعوة بناءً على عدم التسمي بمسميات معينة هو نوع من التحكم الجائر؛ فالخصائص التي جعلت من السلف قدوة لنا هي إقامة الصلاة، وتحقيق التوحيد، ونشر الفضيلة، وهجر البدع الحقيقية لا المتوهمة. إن من يوافق السلف في تعظيم النص، ومحبة

الصحابة، والاشتغال بالآخرة، والحرص على هداية الخلق، هو سلفي المنهج وإن لم ينطق بكلمة سلفي طوال حياته. إن السنة روح تسري في الأعمال، وليست مجرد بطاقة تعريفية، ومن جعل الأسماء معياراً للولاء والبراء فقد ضيق واسعاً، وابتعد عن روح الإسلام التي جعلت التقوى والعمل الصالح هما مقياس التفاضل والانتماء الحقيقي.

التحذير من التوسع في الإخراج من دائرة أهل السنة:

إن التوسع في إخراج المسلمين من دائرة أهل السنة والجماعة يعد من أخطر المسالك التي تهدد وحدة الأمة واستقرارها الفكري، وهو مسلك يتنافى مع الدقة العلمية والورع الشرعي الذي اتسم به أئمتنا. لقد وضع الإمام الشاطبي في كتابه الفذ الاعتصام ضابطاً دقيقاً يمنع الجور في الأحكام، حيث قرر أن البدعة لا تُنسب إلى طائفة إلا إذا كانت ظاهرة فيهم، مشهورة عنهم، لا تُنكر بينهم ؛ وهذا يعني أن وجود خطأ فردي أو زلة لبعض المنتسبين لا يسوغ أبداً وصم الجماعة كلها بالبدعية، ما لم يصبح ذلك المنكر أصلاً مُقرراً ومنهجاً متبعاً لا يُنكره أفرادها.

وبناءً على هذا التأصيل، فإن الجماعات التي تقوم في أصلها على الدعوة إلى توحيد الله، وإحياء سنن النبي ﷺ في الأخلاق والعبادات، وتلزم الناس بالفرائض، وتبتعد عن البدع الظاهرة المكفرة أو المفسدة، تظل في حرز الأمان داخل دائرة أهل السنة. إن الحكم بإخراج مثل هذه الجماعات -كجماعة التبليغ- من حظيرة السنة لا يجوز أن يُبنى على انطباعات عابرة، أو وشايات خصوم، أو اجتهادات شخصية لا تفرق بين الوسيلة الاجتهادية و الأصل العقدي . إن البرهان القاطع الذي يخرج به المسلم من وصف السني هو مناقضة أصل كلي مجمع عليه، أما ما سوى ذلك من خلاف في طرق الدعوة أو أساليب التربية، فهو من قبيل التنوع الذي لا يفسد للود قضية، ولا يرفع عن المؤمن لقب أهل السنة .

إن الإنصاف يقتضي منا أن نكف الألسن عن التبديع المتسرع، وأن ندرك أن أهل السنة ليسوا فئة ضيقة تحتكر الحق، بل هم أمة مرحومة تستوعب كل من كان على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه. فمن رأى في إخوانه قصوراً فالواجب هو النصيحة والتسديد، لا الهدم والتبديع والتحذير، لأن الحفاظ على وصف السنة لكل عامل للإسلام هو صمام الأمان الذي يحمي المجتمع من التفتت، ويحول دون تحول الدين إلى غابة من التصنيفات التي لا تنتهي.

القرآن والسنة ينهان عن التسرع في التبديع والتفسيق:

إن تحذير القرآن الكريم والسنة النبوية من التسرع في إطلاق أحكام التبديع والتفسيق ليس مجرد توجيه أخلاقي، بل هو سياج أمني يحمي وحدة الأمة وعقائدها من التفتت والانهيار. فالمنهج الإلهي يربي المسلم على التثبت واليقين، حيث يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، وهي قاعدة تمنع الانجراف خلف الظنون والتقارير التي يروجها الخصوم في حق جماعات إسلامية بذلت مهجها في سبيل الدعوة. إن

اقتفاء أثر الشائعات دون تمحيص علمي هو عين الجهل الذي حذر منه القرآن، خاصة عندما يتعلق الأمر بمصير جماعة تُحيي في القلوب كلمة التوحيد. كما أن القرآن يذم الفرقة والتشيع في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾، وهو تحذير شديد لمن يمزقون نسيج أهل السنة والجماعة بإخراج كل من لا يوافق نمطهم الحزبي من دائرة السنة، محولين الدين الواسع إلى طوائف متناحرة.
ويأتي الهدي النبوي ليعمق هذا الوازع في النفوس ببيان خطورة التجرؤ على الآخرين؛ فقد قال النبي ﷺ: من قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما ، وهذا ينسحب بالضرورة على التبديع والفسق؛ لأن رمي المسلم بالبدعة والفسق دون برهان قاطع كالشمس هو مجازفة دينية قد تعود عاقبتها على القائل. إن هذا الميزان النبوي يفرض على من يتصدى لنقد الجماعات كجماعة التبليغ أن يتحلى بالورع، فإذا كانت هذه الجماعة تشهد أن لا إله إلا الله، وتعظم حرمات الله، وتدعو الناس إلى الصلاة والذكر والاتباع، فإن رميها بالبدعة بمجرد توهمات هو باب من أبواب الفتنة. إن الأصل في المسلم هو السلامة، والأصل في جماعات الدعوة المتمسكة بالأصول أنها من أهل السنة، ولا يزول هذا اليقين بشكوك المداخلة أو طعون الغلاة، فالشرع يطلب منا حفظ الأخوة والعدل، لا البحث عن ثغرات لإخراج الناس من رحمة الله وواسع فضله.

الدرس العملي المستفاد من شمولية أهل السنة والجماعة أهل الإسلام :

وتأسيساً على ما سبق من قواعد وضوابط، تبرز خلاصة هذا المحور لتكون ميزاناً عدلاً في تقييم الجماعات والأفراد، بعيداً عن غلو الغالين وانتحال المبطلين؛ فالحقيقة الكبرى التي يجب أن تستقر في الأذهان هي أن أهل السنة والجماعة منهج لا تنظيم، وهي فضاء رحب يستوعب كل من سار على الدرب، وليست نادياً مغلقاً يُدار بعقلية الإقصاء. إن هؤلاء الصفوة يُعرفون باتباع الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح في أصول الاعتقاد وكليات الشريعة، وهذا الاتباع هو المعيار الحقيقي للانتماء، لا الأسماء المحدثة ولا الانتماءات الحزبية الضيقة التي قد تُتخذ ستاراً للتميز والتعالي.
وبناءً على هذا الأصل الأصيل، فإنه لا يُخرج أحد من هذه الدائرة الشريفة إلا بدليل ظاهر كالشمس، وحجة تدمغ الباطل بالحق، لا بالظنون المرجوحة، ولا بالاستنتاجات البعيدة، ولا بوشايات الخصوم الذين لا يرقبون في مؤمن إلاً ولا ذمة. إن التوسع في التبديع مذموم شرعاً، وهو مسلك يورث الشقاق ويقطع أواصر الأخوة الإيمانية، وفوق ذلك فهو مخالف لمنهج السلف الصالح في الإنصاف والعدل؛ فالسلف رحمهم الله كانوا أحرص الناس على بقاء المسلم في حظيرة السنة ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، وكانوا يفرقون بين الخطأ والضلال، وبين الاجتهاد والابتداع.
وبتطبيق هذه الخلاصة على واقعنا المعاصر يعني أن جماعة كجماعة التبليغ، بما تبذله من جهد في دعوة الغافلين وتحبيبهم في الصلاة والذكر والتوحيد، هي لبنة أصيلة في بناء أهل السنة والجماعة. فمن رام إخراجها لمجرد خلاف في ترتيب الأوقات أو طريقة الخروج ، فقد أبعد النجعة وجار في الحكم. والواجب

هو احتواء الجهود الدعوية تحت مظلة السنة، وتسديدها بالنصح والمحبة، فالحق أبلج والإنصاف ميزان العقلاء، والعدل الذي أمر به الله هو الذي يجمع الشتات ويحمي بيضة الإسلام من التمزق والضياع.

هل جماعة التبليغ من أهل السنة والجماعة؟

إن الإجابة على سؤال: هل جماعة التبليغ من أهل السنة والجماعة؟ تستوجب لزاماً الانطلاق من القواعد العلمية والموازين الشرعية التي أرساها سلف الأمة، بعيداً عن العواطف المندفعة أو الخصومات الحزبية.
والجواب الفصل في ذلك هو: نعم، جماعة التبليغ من أهل السنة والجماعة من حيث الأصل والمنهج؛ فهي جماعة انبثقت من صلب الأمة الإسلامية لغرض نبيل هو إحياء الإيمان في القلوب ودعوة الناس إلى ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وهذا الحكم لا ينفيه وجود ملاحظات اجتهادية على بعض الأفراد أو الأساليب، إذ المعصوم من عصمه الله، والكمال لا يُشترط في الجماعات البشرية لإثبات سنيتها.
ويظهر التفصيل في بيان هذا الحكم من خلال عدة ركائز جوهرية؛ أولها أن جماعة التبليغ تتبنى الأصول الستة التي هي في حقيقتها تلخيص لمهمات الدين الكبرى: من تحقيق كلمة التوحيد، وإقامة الصلاة بخشوع، وتعلم العلم النافع مع الذكر، وإكرام المسلم، وتصحيح النية، والخروج للدعوة. وهذه الأصول كلها مستمدة من صريح الكتاب والسنة، ولم تأتِ الجماعة بعقيدة خارجة عن إجماع أهل السنة والجماعة، بل هي تعظم السلف الصالح وتدعو للتمسك بهديهم في العبادة والسلوك.
ثانياً، إن منهج الجماعة يقوم على تزكية النفس بمفهومها السني الذي قرره أئمة السلف كالحسن البصري وابن المبارك، وهو التصوف المنضبط بالكتاب والسنة الذي يهدف إلى الزهد في الدنيا والترغيب في الآخرة. فإذا كان أهل السنة هم المتمسكون بالإسلام المحض كما قال ابن تيمية، فإن جماعة التبليغ في حرصها على استنقاذ العصاة من الغفلة وردهم إلى المساجد هي في صلب هذا التمسك. إنها جماعة لم تُنشئ نظاماً حزبياً يضيق بالآخرين، بل جعلت المساجد مقراً لها، والعلماء مرجعاً، وعامة المسلمين ميداناً لدعوتها، وهذا هو شأن أهل السنة الذين هم أرحم الخلق بالخلق .
ثالثاً، إن الإنصاف يقتضي التفريق بين المنهج العام وبين أخطاء الآحاد ؛ فإذا وُجد في بعض الأقطار من لديه غلو في مشايخه أو نقص في تحصيل بعض العلوم، فإن ذلك يُعالج بالنصح والتسديد ولا يُتخذ تكأة لإخراج الجماعة كلها من حظيرة السنة. فجماعة التبليغ تلتزم بـ أهل القبلة وتصدق بكل ما جاء به النبي ﷺ، وهذا هو الميزان الطحاوي في إثبات الإسلام والسنة. إن الحكم ببدعية جماعة تجوب الأرض لتقول للناس لا إله إلا الله هو حكم يصادم الواقع ويخالف العدل؛ فالتبديع لا يكون إلا لمناقضة أصل عقدي قطعي، وهو ما برئت منه هذه الجماعة في أصولها ومنطلقاتها. وبناءً عليه، فإن جماعة التبليغ تظل ركناً من أركان العمل الإسلامي السني، وجهدها في إحياء معالم النبوة في الشعوب الإسلامية هو شهادة حق على صدق انتمائها لهذا المنهج المبارك.

١. موافقة جماعة التبليغ لأصول أهل السنة :

بناءً على هذا الاستقصاء الدقيق، يظهر أن الحكم بسنية جماعة التبليغ ليس مجرد حكم عاطفي، بل هو نتيجة منطقية لفحص ممارساتها العملية ومقارنتها بموازين الشريعة، ويتجلى ذلك بوضوح في موافقة الجماعة لأصول أهل السنة بصورة تطبيقية لا تقبل الجدل.

إن جماعة التبليغ في جوهر حركتها تدعو إلى التوحيد وعبادة الله وحده؛ فهي تجعل الخروج وسيلة لتفريغ القلب من التعلق بالأسباب والمخلوقين وربطه بخالق الأسباب سبحانه، وهذا هو صلب التوحيد العملي.

كما أنها تجعل إقامة الصلاة في وقتها وبخشوعها هي الركيزة الأساسية في منهاجها التربوي، فلا يُتصور تبليغي يفرط في جماعة أو يتهاون في ركن. يضاف إلى ذلك محبة النبي ﷺ واتباع سنته، حيث تحرص الجماعة على إحياء السنن المهجورة في اللباس، والطعام، والذكر، والتعامل اليومي، مما يجعل الفرد صورة حية للهدي النبوي في المجتمع.

أما في جانب الباطن، فإن الجماعة تركز على التزكية ومحاسبة النفس؛ فتأمر أتباعها بالخلوة للذكر والتضرع، وتدعوهم إلى ترك المعاصي، والتوبة، والإقبال على الله، وهي المعاني التي اتفق أئمة السلف على أنها الفقه الأكبر وزكاة النفوس. إن هذه المنطلقات هي بعينها أصول الدين التي لا يختلف عليها اثنان من أهل السنة والجماعة، بل هي الجوهر الذي من أجله بُعثت الرسل وأُنزلت الكتب.

وحين يمتثل الداعية لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، فإنه يحقق أعلى مراتب الخيرية. فإذا كان هؤلاء القوم قد نذروا أوقاتهم وجهودهم للدعوة إلى الله، والعمل الصالح، والاعتزاز بالهوية الإسلامية إنني من المسلمين دون تحزب أو تنطع، فبأي حجة شرعية يُخرجون من دائرة السنة؟ إن موافقة الجماعة لهذه الأصول الكلية تجعلها في حرز حصين من تهم البدعة، وتؤكد أن ما يرميهم به غلاة التبديع من أوصاف هو محض تحكم يصادم صريح القرآن وهدي السنة في مدح الداعين إلى الله.

٢. فتاوى علماء ومشاهير السلفية المعاصرة:

إن الاعتماد على شهادة العلماء المنصفين هو المسلك العلمي الأقوى في هذا الرد وهو الذي يقطع دابر الفتن ويضع الأمور في نصابها الصحيح خاصة إذا كان المخاطب بهذا الكلام طلبة علم يزعمون اتباع العلماء واحترامهم ، بعيداً عن أحكام التعميم الجائرة. وكما جاء في فتوى موقع إسلام ويب الشهيرة، فإن الإنصاف يقتضي النظر إلى الأثر المشهود والموافقة للدليل، وهو المنهج الذي سلكه كبار المحققين في التعامل مع هذه الجماعة.

ولقد تظافرت شهادات كبار أئمة العصر في مدح هذه الجماعة وبيان فضلها، ومن أبرز هذه النماذج:

سماحة الشيخ محمد إبراهيم آل الشيخ (مفتي الديار السعودية الأسبق) رغم حزمه في مسائل العقيدة، إلا أنه كان يرى في جماعة التبليغ وسيلة فعالة لنشر الوعي الديني بين العوام، وكان يوجههم ويشجعهم على

الاستمرار في دعوة الناس إلى أداء الفرائض وترك المنكرات، معتبراً أن جهدهم في تحريك الإيمان في القلوب هو عمل جليل يحتاجه المسلمون.

الشيخ عبد العزيز بن باز (رحمه الله) الذي كان يرى فيهم جماعة دعوية مخلصة، وكان يوصي بالتعاون معهم لسد الثغرات في جانب الوعظ والإرشاد، ومما نُقل عنه قوله: جماعة التبليغ ليس عندهم عقيدة غير عقيدة السلف، فهم يقررون التوحيد وينشرونه ، وكان يحث طلبة العلم على الخروج معهم لتوجيههم وتعليمهم بدلاً من الاكتفاء بنقدهم عن بُعد.

الشيخ محمد بن صالح العثيمين (رحمه الله) الذي سُئل عنهم فأجاب بأنهم جماعة خير وبركة، ولهم أثر عظيم في هداية الناس، وكان يرى أن ما يقع من بعض أفرادهم من ملاحظات يسيرة لا يُسقط أصل دعوتهم ولا يخرجهم عن دائرة أهل السنة، بل الواجب هو النصيحة والتسديد.

الشيخ عبد الله بن جبرين (رحمه الله) الذي صرّح في فتاوى عديدة بأن جماعة التبليغ بذلت جهوداً في استنقاذ العصاة لم تبذلها جماعات أخرى، وأنهم أحيوا سنن النبي ﷺ في الزهد والتبتل والدعوة إلى الله في أقاصي الأرض، محذراً من الوقوع في أعراضهم.

الشيخ أبو الحسن الندوي (رحمه الله): وهو من كبار علماء الهند والعالم الإسلامي، الذي اعتبر هذه الجماعة بعثاً جديداً للإيمان ، ورأى أن منهجها هو الأنسب لانتشال الشعوب من الغفلة والمادية، وقد كتب في فضلهم وتأصيل منهجهم مؤلفات قيمة.

الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي (رحمه الله) اعتبر في كتابه الصحوة الإسلامية بين الجحود والمتطرف أن جماعة التبليغ تمثل مدرسة التربية الروحية العظمى في العصر الحديث، وأثنى على قدرتهم العجيبة في صهر الفوارق الطبقية والتعليمية بين المسلمين وجمعهم على مائدة الذكر والدعوة، مؤكداً أنهم يمثلون العمق الشعبي لأهل السنة والجماعة.

الشيخ محمد حسن الددو الشنقيطي وهو من كبار علماء موريتانيا والمحققين المعاصرين، يرى أن جماعة التبليغ هي أقرب الجماعات إلى السمت النبوي في الصبر على أذى الناس وفي التواضع والزهد، ويؤكد دائماً في دروسه أنهم جماعة سنية بامتياز، وأن الملاحظات التي تُذكر عليهم هي ملاحظات في الفروع والوسائل لا في الأصول والعقائد.

إن هؤلاء الأئمة وغيرهم من كبار علماء الحرمين والأزهر والمجامع الفقهية، حين مدحوا الجماعة، لم يمدحوا أشخاصاً بعينهم، بل مدحوا منهجاً دعوياً أثمر توبة الملايين وردهم إلى حياض السنة. إن هذه الشهادات العلمية الموثقة تدل دلالة قطعية على أن جماعة التبليغ هي جزء لا يتجزأ من كيان أهل السنة، وأن من يحاول تشويه صورتها اليوم إنما يصادم شهادات كبار الأمة وعلمائها المعتبرين

٣. لا يُشترط الكمال في الجماعة لتكون من أهل السنة:

تُعد هذه النقطة هي حجر الزاوية في فقه الإنصاف والعدل، فمن أعظم الأوهام التي وقع فيها غلاة التبديع هي اشتراط العصمة الجماعية لإضفاء صفة السنية على أي مجموعة دعوية. والحقيقة الشرعية التي قررها

المحققون، وعلى رأسهم الإمام ابن تيمية، هي أن ليس من شرط أهل السنة أن يكونوا معصومين من الخطأ، بل يُعرف أهل السنة باتباعهم للحق، وإن أخطأوا في بعض المسائل .

إن تطبيق هذا الأصل على جماعة التبليغ يكشف بطلان منهج الإقصاء؛ فهل يُعقل إذا أخطأ فرد في اجتهاد دعوي، أو استشهد بحديث ضعيف في فضائل الأعمال، أو سلك أسلوباً تربوياً لم يألفه غيره، أن يُهدم أصل الجماعة ويُحكم بخروجها من دائرة أهل السنة؟ إن هذا المسلك هو تحكم لا دليل عليه من شرع أو عقل، فالخطأ البشري طبيعة لازمة فالجماعات تتكون من بشر، والبشر يخطئون ويصيبون، والعبرة دائماً بالمنهج الكلي والمقصد العام. فما دام المقصد هو توحيد الله والاتباع، فإن الأخطاء الجانبية تُغتفر في بحر الحسنات.

ولابد من إعمال قاعدة من غلب صوابه خطأه وهي قاعدة ذهبية عند أهل الحديث والسنة؛ فجماعة التبليغ التي تسببت في توبة الملايين، وإقامة الصلاة في بقاع لم يكن يُرفع فيها أذان، وتعظيم السنة في نفوس العوام، لا يجوز شرعاً أن تُحاكم بناءً على زلة لسان لواعظ أو تصرف فردي منسوب لبعض أتباعها.

ولابد من التفريق بين البدعة و الخطأ في الاجتهاد فالكثير مما يُنتقد على الجماعة (مثل ترتيب الخروج بـ ٣ أيام أو ٤٠ يوماً) هو من قبيل الوسائل الدعوية الاجتهادية التي تخضع للمصلحة المرسلة، وليست عقائد دينية يُتقرب بها لذاتها كالبدع. فمن جعل الوسيلة بدعة فقد ضيق واسعاً.

ولا أفضل من اتباع منهج النصيحة لا الفضيحة ، فأهل السنة والجماعة هم أرحم الخلق بالخلق ، والرحمة تقتضي أن يُصحح الخطأ بالنصيحة والمذاكرة، لا بالتحذير والتبديع الذي يقطع الطريق على الهداية وينشر الشحناء بين المسلمين.

إن الحكم بخروج جماعة التبليغ من السنة بسبب ملاحظات يسيرة هو مسلك خارجي في التفكير (التكفير أو التبديع بالذنوب والأخطاء)، وهو أبعد ما يكون عن سعة أفق أهل السنة والجماعة الذين يستوعبون المخطئ ويقيلون عثرة المحسن. وبذلك يتبين أن بقاء الجماعة في دائرة السنة هو اليقين، واليقين لا يزول بالشكوك أو بالأخطاء الاجتهادية العارضة.

٤. جماعة التبليغ لا تدعو إلى بدعة ظاهرة:

وبناءً على ما تقدم من تأصيل، يتضح جلياً أن جماعة التبليغ لا تدعو إلى بدعة ظاهرة تصادم أصول الشريعة أو تخرج عن سياج الملة، بل إن منهجها يقوم على ركائز دعوية تتسم بالسلامة والوضوح. فالمتأمل في مسيرة هذه الجماعة يجد أنها اعتمدت مبدأ عدم الكلام في السياسة أو الخوض في النزاعات الحزبية والمنافسات السلطوية، ليس رغبة في تعطيل أحكام الدين، بل رغبة في جمع الأمة بكل أطيافها تحت سقف المسجد، وتوجيه الطاقات نحو إصلاح الفرد وترميم علاقته بخالقه أولاً. كما أن من معالم منهجها عدم الدخول في الخلافات المذهبية العميقة أو القضايا الكلامية التي أورثت الأمة شقاقاً لا ينتهي، فهي لا تُلزم أحداً بمذهب فقهي معين أو مشرب مشيخي خاص، بل تترك للناس سعة ما يسعهم في فقههم ومذاهبهم، وتركز جهودها على القدر المشترك الذي يجمع المسلمين وهو تعظيم الله ومحبة رسوله ﷺ.

إن هذا التركيز المحوري على إصلاح الفرد والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، هو في حقيقته جوهر المنهج السلمي الدعوي الذي ارتضاه السلف الصالح وسيلة لنشر الدين وتثبيته في القلوب.
فالجماعة لم تبتدع ديناً جديداً ولا أصولاً غريبة، بل اتخذت من التبليغ وسيلة لكسر حاجز الغفلة لدى العوام، وهو عمل تربوي ينسجم تماماً مع مقاصد أهل السنة والجماعة في الحفاظ على بيضة الإسلام ووحدة المسلمين. فالبدعة التي استوجبت الذم شرعاً هي تلك التي تغير العقائد أو تبدل الفرائض، أما وسائل الدعوة والأساليب التربوية التي تهدف إلى إقامة الصلاة وإحياء الذكر ونشر الفضيلة، فهي تدخل في عموم المصالح المرسلة والاجتهاد السائغ. وبناءً عليه، فإن وصم هذا المنهج الدعوي بالبدعة هو نوع من التوصيف في غير محله، لأن الجماعة تبتعد كلياً عن مظاهر البدع الحقيقية من غلو أو شطح، وتلتزم بمسار تعليمي سلوكي يربط العبد بربه عبر جادة الشريعة، مما يجعلها أقرب ما تكون إلى روح الإسلام الصافية البعيدة عن تعقيدات التنظيمات المنغلقة أو بدع الأهواء المفرقة.

٥. مناهجهم في الدعوة مستمدة من السنة :

تأتي طرق ووسائل جماعة التبليغ في الدعوة والتربية لتؤكد أن أفعالهم ليست اختراعاً محدثاً، بل هي تطبيقات عملية مستمدة من روح السنة النبوية وجوهر التوجيهات القرآنية. فأصل فكرة الخروج للدعوة وبذل الوقت والنفس في سبيل إبلاغ دين الله، تجد مستندها الشرعي الراسخ في سيرة النبي ﷺ، الذي لم يكتفِ بالدعوة في مكة والمدينة، بل أرسل الدعاة والمبلغين إلى القبائل والآفاق؛ فكان إرسال مصعب بن عمير إلى المدينة، ومعاذ بن جبل إلى اليمن، ودحية الكلبي إلى هرقل، وغيرهم من الصحابة، دليلاً قاطعاً على أن حركية الداعية وانتقاله من مكان لآخر لاستنقاذ الناس هو أصل من أصول النبوة. وجماعة التبليغ بسيرها في أصقاع الأرض، إنما تُحيي هذه السنة المهجورة في زمن ركن فيه الكثيرون إلى الدعة والاشتغال بالذات.
أما تركيزهم الدائم على الذكر، فهو امتثال مباشر للأمر الإلهي المتكرر في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾؛ فجعلوا للأذكار المأثورة وذكر الكلمة الطيبة نصيباً وافراً في يومهم وليلتهم، إيماناً منهم بأن القلب لا يلين للدعوة ولا يثبت على الحق إلا بصلة دائمة بالخالق. وهذا المسلك هو وقاية للداعية من العجب والكبر، وهو الزاد الذي يعينهم على تحمل مشاق الطريق وغربة الدعوة.
ويكتمل هذا البناء بتركيزهم على التزكية ومجاهدة النفس، مستندين في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾. فهم يدركون أن صلاح الأمة يبدأ من صلاح الفرد، وصلاح الفرد يبدأ من تطهير قلبه من أدران الدنيا وحب الشهرة والرياء. لذا جعلوا من الخروج مدرسة عملية لممارسة التواضع، وخدمة الآخرين، وتجريد النية لله وحده. إن هذا الربط المتين بين الخروج والذكر والتزكية يجعل من منهجهم نظاماً تربوياً متكاملاً يعيد بناء الشخصية المسلمة على نمط الرعيل الأول؛ فليست دعواهم مجرد كلمات تُقال، بل هي

حياة تُعاش على خطى النبي ﷺ وأصحابه، مما يجعل اتهامهم بمخالفة السنة ضرباً من الجهل بحقيقة ما يقومون به من إحياء لمعالم هذا الدين.

٦. الدرس العملي المستفاد من كون أهل التبليغ من أهل السنة والجماعة :

مما أسلفناه يتجلى لنا أن أهل السنة والجماعة ليسوا كياناً حزبياً ضيقاً، بل هو وصف شرعي جامع يُطلق على كل من جعل الكتاب والسنة مرجعه، وفهم السلف الصالح ميزانه في الاعتقاد والعمل. وعند عرض جماعة التبليغ على هذا الميزان، نجدها جماعة تدعو إلى أصول الدين من توحيد وصلاة وإخلاص، وتلتزم بالسنن الظاهرة والباطنة، وتبتعد عن البدع الظاهرة والمكفرة، مما يجعلها في صلب هذا الوصف لا خارجه. وبناءً عليه، فإن محاولات إخراجهم من دائرة أهل السنة هي محاولات لا تستند إلى دليل قاطع من نص أو إجماع، بل هي أحكام تخالف الواقع المشهود لجهودهم، وتُعد ضرباً من التسرع في التبديع الذي حذر منه أئمة الهدى عبر العصور.

إن الناظر في واقع الأمة اليوم يدرك أن أعظم ثغرة يُؤتى منها الإسلام هي ثغرة التفرق والتباغض، وأن تسليط سيف التبديع على العاملين لدين الله هو خدمة مجانية لخصوم هذا الدين. وفي ضوء القاعدة الذهبية التي سطرها الإمام الذهبي بقوله: من ثبت إسلامه بيقين، لم يُخرج منه إلا بيقين ، نجد أن هذه القاعدة هي صمام الأمان لعصمة أعراض المسلمين وعقائدهم.

فإذا كان يقين الحال يشهد أن جماعة التبليغ أقامت بيوت الله بالذكر، وأخرجت الناس من ظلمات المعاصي إلى أنوار الطاعة، وبذلت مهجها في تبليغ كلمة التوحيد في أصقاع الأرض، فإن هذا اليقين من صلاحهم وسنيتهم لا يجوز أن يزعزعه شك نابع من ملاحظة عابرة، أو ظن مبني على اجتهاد مرجوح، أو هوى حزبي يضيق بالآخرين.

إن الواجب الشرعي والإنصاف العلمي يقتضيان منا أن نكون بناة جسور لا هادمي صروح ، وأن نعلم أن رحمة الله واسعة تسع كل من أقبل عليه بصدق. فمن وافقنا في الأصول، وشاركنا في القبلة، وعظم السنة، فهو منا وإلينا، له ما لنا وعليه ما علينا. وليكن شعارنا دائماً هو التناصح بالمحبة، والتسديد باللين، مع بقاء أواصر الأخوة الإيمانية فوق كل اعتبار، فما اجتمعت الأمة على شيء كاجتماعها على أن الأصل هو السلامة ، وأن دم المسلم وعرضه ووصفه بالإيمان والسنة هي حرمات لا تُستباح إلا ببرهان كضوء الشمس في رابعة النهار.

هل تبديع السلفية المدخلية لأهل التبليغ تخرجهم من أهل السنة ؟

الحق أن لا ، لأن هذه الفرقة المسماة (السلفية المدخلية) ليسوا أوصياء على المسلمين ، بل هم من المسلمين ، ولهم طوام مهلكات وأغلاط كبيرة ، ولم يسلم من ألسنتهم مسلم ولا عالم مطلقا .

إنَّ هذا المسلك في التبديع والإقصاء الذي ينتهجه من يُعرفون بـ السلفية المدخلية لا يملك سلطةً شرعيةً ولا وصايةً دينيةً لإخراج جماعات الدعوة -كجماعة التبليغ- من حظيرة أهل السنة والجماعة. إنَّ أهل السنة

ليسوا حكراً على فئة تمنح الألقاب وتنزعها بناءً على الولاء لأشخاص أو الالتزام بمواقف سياسية معينة، بل هم أمةٌ واسعة ومنهجٌ رباني يسع كل من استمسك بالأصول.
المداخلة ليسوا أوصياء على الدين: فالإسلام لم يضع وسيطاً أو هيئةً تحتكر النطق باسم السلفية ؛ فالانتساب للسلف يكون بالتحقق بصفاتهم من الرحمة بالخلق والحرص على الجماعة، لا بمجرد الادعاء.
وإذا كان هؤلاء القوم قد جعلوا الجرح والتعديل -الذي هو علم لصيانة الحديث- سيفاً مسلطاً على رقاب الدعاة المعاصرين، فقد حادوا عن مقصود الشرع وأساءوا لاستخدام آلات العلم.
طوام المداخلة ومزالقهم مهلكة: إنَّ من العجب أن تجد من يتفرغ لتبديع جماعة تُحيي المساجد بالذكر، بينما يقع هو في طوام أعظم؛ كالغلو في طاعة الحكام بما يشبه التأليه أحياناً، أو استباحة أعراض العلماء الربانيين بالثلب والتشهير، أو زرع بذور الفرقة والشتات في المجتمعات المسلمة. إنَّ هذه المسالك هي أحق بالتحذير والتبديع لأنها تضرب أصل الجماعة في مقتل.
للمداخلة لسان تجريح لم يسلم منه أحد: لقد شهد الواقع أنَّ هذا التيار لم يسلم من ألسنته كبار أئمة العصر (كابن باز والعثيمين والألباني في بعض القضايا، فضلاً عن غيرهم)، فمن كان ديدنه الطعن في الرموز والعلماء، فكيف يُقبل حكمه على عامة الدعاة والمصلحين؟ إنَّ فقدان عدالة الناقد تُسقط نقدَه شرعاً وعرفاً.
تزكية العمل الواقعي لأهل التبليغ خير شاهد على صدقهم : بينما ينشغل هؤلاء بـ القعود وتصنيف الناس، تنشغل جماعة التبليغ بـ الخروج والدعوة إلى الله، وتحويل العصاة إلى طائعين، والملحدين إلى مؤمنين.
فمن كان هذا أثره في الأمة، فهو أحق بوصف السنة ممن أثره تفريق الكلمة وتبغيض المسلمين ببعضهم البعض.
إنَّ تسرع هؤلاء في التبديع هو نوع من الاستعلاء الفكري الذي يرفضه الإنصاف الشرعي. فجماعة التبليغ، بأصولها المستمدة من الكتاب والسنة وبشهادة المنصفين من العلماء، تظل في قلب دائرة أهل السنة، ولا يضرها نباح من ضيَّقوا واسعاً وحوَّلوا الدين إلى صراعات شخصية وتصنيفات حزبية منغلقة.

موقف جماعة التبليغ والدعوة من الطرق الصوفية :

إن موقف جماعة التبليغ من الطرق الصوفية من أدق المسائل التي يُساء فهمها نتيجة الخلط بين السلوك التربوي وبين البدع العقدية . فالجماعة في حقيقتها تمثل تياراً إصلاحياً نشأ في بيئة غلب عليها التصوف، لكنها عملت على تهذيبه وربطه بالسنة، والتمييز في موقفهم يحتاج إلى هذا التفصيل:
أولاً: من حيث الأصل والنشأة (التصوف السلوكي)
جماعة التبليغ لا تنكر أصل التصوف بمعناه السني الذي هو (الإحسان) أو (تزكية النفس)، وهو المنهج الذي سار عليه أئمة السلف كالفضيل بن عياض والجنيد. لذا، نجد في أدبياتهم اهتماماً بالغاً بـ أعمال القلوب كالإخلاص، والزهد، والتوكل، والذكر. هذا الموقف نابع من قناعتهم بأن العلم بلا تربية قد يؤدي

إلى الكبر، وأن العمل بلا إخلاص هو جسد بلا روح. فهم يقبلون من التصوف ما كان وسيلة لترقيق القلوب وجمعها على الله، ويعدون ذلك جزءاً أصيلًا من الدين لا ينفصل عن الشريعة.

ثانياً: الموقف من الغلو والبدع (التمييز العقدي)

هنا يظهر الفرق الجوهري؛ فجماعة التبليغ في أصولها ومنهجها التبليغي العام لا تقر البدع الصوفية الظاهرة التي تخالف عقيدة أهل السنة والجماعة، مثل: الاستغاثة بغير الله، أو الاعتقاد في الحلول والاتحاد، أو الطواف بالقبور. إن تركيزهم المطلق على لا إله إلا الله في (البيان) يهدف أساساً إلى إخراج التعلق بالمخلوقين من القلب وزرع التعلق بالخالق وحده. فهم بهذا المعنى يمارسون تصحيحاً ناعماً للمجتمعات الصوفية عبر إعادتهم إلى السنة العملية والمحافظة على الفرائض والذكر المسنون، بدلاً من الدخول معهم في صراعات كلامية قد تنفرهم من أصل الدين.

ثالثاً: واقع التعامل مع الطرق (سياسة الاحتواء لا الصدام)

يتميز موقف الجماعة بالواقعية الدعوية؛ فهم لا يطالبون من ينضم إليهم بترك طريقته الصوفية كشرط مسبق، بل يطالبونه بـ الخروج وتعلم الأصول الستة . ومن خلال هذه التربية العملية، يبدأ الفرد تدريجياً في ترك الممارسات المخالفة للسنة والتعلق بالمنهج النبوي الصافي. فهم يرون أن الانشغال بالدعوة والذكر والخدمة يصرف المسلم تلقائياً عن البدع والمحدثات. هذا الموقف الاحتوايي هو الذي جعل بعض الخصوم يتهمونهم بالصوفية، بينما الحقيقة أنهم يستخدمون الوعظ لتصفية السلوك من شوائب البدع دون إحداث فتنة في المجتمعات التي يسود فيها التصوف.

رابعاً: التمييز بين الفروع والأصول

الجماعة تفرق بين الرابطة التربوية بين الشيخ وتلميذه (وهي مقبولة لديهم في حدود الأدب والتعلم)، وبين التبعية العمياء التي تمنع النقد أو تخالف الشرع. فالفروع عندهم (كالاجتماع على الذكر أو الالتزام بأوراد معينة من المأثورات) تُغتفر ما دامت لا تصادم أصلاً عقدياً. وهم بذلك يسلكون مسلك المحققين من أهل السنة الذين لا يبدعون الشخص لمجرد انتسابه لطريقة، بل ينظرون إلى عمله وموافقته للكتاب والسنة.

١. الأصل العام أنها جماعة دعوية لا طريقة صوفية :

إن التمييز بين جماعة التبليغ وبين الطرق الصوفية التقليدية يستند إلى حقائق منهجية وأصول شرعية تظهر عند فحص واقع دعوتهم، بعيداً عن مجرد النقل عن الآخرين، ويمكن تأصيل ذلك في النقاط التالية:

أولاً: من حيث هيكل البناء الدعوي، فإن جماعة التبليغ تقوم على مبدأ الدعوة العامة لا المشيخة الخاصة ؛ فالطرق الصوفية ترتكز بالدرجة الأولى على علاقة المريد بالشيخ وسلطته المطلقة عليه، بينما تقوم جماعة التبليغ على مبدأ الشورى و الخدمة المتبادلة . فالخارج في سبيل الله معهم لا يبايع شخصاً، بل يلتزم بمنهج تربوي يهدف إلى إخراج المسلم من الغفلة إلى اليقظة، ومن حب الدنيا إلى العمل للآخرة، وهو ما يجعلها حركة إحيائية ميدانية تفتح أبوابها لكل مسلم، وليست تنظيماً طرائقياً مغلقاً.

ثانياً: من حيث المنهج العملي (التزكية)، فإن الجماعة تتبنى ما يمكن تسميته التصوف السلوكي السني الذي أقره محققو أهل السنة والجماعة، كالإمام الغزالي في الإحياء (في جانبه السلوكي) وابن القيم في مدارج السالكين . فهم يركزون على إصلاح الفرد من خلال مجاهدة النفس، وتطهير القلب من الرياء والكبر، وهي مطالب شرعية دلت عليها نصوص الوحيين كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾. وبذلك، فإن ما يظهر من زهد أو تبتل لدى أتباعها هو ثمرة لهذا المنهج التربوي الذي يهدف إلى إحياء السنن القولية والفعلية في حياة المسلم اليومية، وليس نابعاً من طقوس مبتدعة.

ثالثاً: من حيث الوسيلة والغاية، فإن جماعة التبليغ جعلت من المسجد مركزاً لنشاطها ومن العوام ميداناً لدعوتها، مستخدمةً الحكمة والموعظة الحسنة سلاحاً للتأثير. وهذا يخالف واقع الكثير من الطرق التي قد تنكفئ على الزوايا أو التكايا . فالجماعة تخرج بالدين إلى الناس في أسواقهم ومجمعاتهم لربطهم بأصول الإسلام (الصلاة، الذكر، التوحيد)، وهذا التوجه هو جوهر التبليغ النبوي الذي يهدف إلى تعبيد الناس لرب العالمين، لا لشيخ أو طريقة.

وبناءً على هذا السرد، يتضح أن الجماعة هي مدرسة تربوية دعوية، قد تلتقي مع الصوفية في الاهتمام بجانب الإحسان وتزكية النفس، لكنها تفارق الطرق في انضباطها بالعمل الميداني العام، وعدم إلزام أتباعها بمسالك صوفية مبتدعة، وترفع شعار الاتباع لا الابتداع، مما يجعلها مظلة دعوية تسع مختلف المشارب ما دامت منضبطة بكليات الشريعة وأصول أهل السنة.

٢. هل للجماعة ارتباط بالطرق الصوفية؟:

يمكن تحليل الارتباط التاريخي والواقعي لجماعة التبليغ بالتصوف من خلال تفكيك العلاقة بين الجذور المدرسية والممارسة الميدانية، وذلك وفق التأصيل الآتي:

أولاً: الجذور التاريخية والبيئة الفكرية

فمن الناحية التاريخية، لا يمكن إنكار أن النواة الأولى للجماعة ظهرت في شبه القارة الهندية، وهي بيئة تميزت تاريخياً بامتزاج الفقه بالتصوف السلوكي. وقد تخرج مؤسسها، الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي، من مدرسة ديوبند ، وهي مدرسة فقهية تتبع المذهب الحنفي وترتكز في عقيدتها على المذهب الماتريدي، ولها مشرب صوفي يميل إلى تزكية النفس والزهد. هذا التأصيل يفسر وجود بعض المصطلحات أو الأساليب التربوية التي قد تشبه لغة المتصوفة، كالعناية الفائقة بأعمال القلوب والخلوة للذكر.

ثانياً: التمايز بين المدرسة الديوبندية و الدعوة العالمية

رغم تلك الجذور، إلا أن هناك فارقاً جوهرياً بين الخلفية العلمية للمؤسسين وبين المنهج الدعوي العالمي للجماعة. فالمؤسسون لم ينقلوا نظام الطرق (بمبايعته وتراتبيته الصارمة) إلى صلب عمل الجماعة، بل استخلصوا منها روح التربية فقط. وبمرور الوقت وانتشار الجماعة عالمياً، تحولت إلى حركة دعوية شعبية عابرة للمذاهب والطرق، وأصبح الانتماء إليها لا يتطلب أي معرفة بالتصوف أو مدارسه الفكرية.

ثالثاً: واقع الجماعة في العالم العربي

عند النظر إلى واقع الجماعة في البيئات العربية، نجد انفصالاً شبه تام عن الممارسات الطرائقية؛ فغالبية أتباعها في هذه البلاد لا يعرفون شيئاً عن الطرق الصوفية (كالقادرية أو الجشتية)، ولا يمارسون طقوسها المعروفة من الحضرات أو الأذكار الجماعية المبتدعة. بل إن المنهج التبليغي في هذه المناطق اصطبغ بصبغة السنة المحضة ، حيث يركز الأتباع على السنن الظاهرة، وقراءة كتب الحديث (مثل رياض الصالحين)، والالتزام بالأذكار المأثورة عن النبي ﷺ.

رابعاً: تجريد العمل الدعوي من الطقوس الصوفية

لقد نجحت الجماعة في تجريد التصوف من طقوسه المثيرة للجدل، وحصره في الأصول الستة التي هي محل اتفاق بين أهل السنة. فالارتباط المتبقي هو ارتباط في المقصد (وهو إحسان العبادة وتصفية القلب)، وليس ارتباطاً في الوسيلة (كالقبور أو التوسلات البدعية). وبذلك، فإن الحكم على الجماعة بكونها طريقة صوفية هو حكم يغفل عن حقيقة تطورها وتحولها إلى مظلة دعوية تجمع السلفي والأزهري والعامي، ما دام الجميع يشتركون في هدف إحياء الإيمان في الأمة.

٣. هل يعرضون الطرق الصوفية على الناس؟:

عند النظر في الممارسة الميدانية والواقع التطبيقي لجماعة التبليغ، نجد انفصالاً كلياً بين الجذور التاريخية في الهند وبين المنهج الدعوي العالمي ، ويمكن تأصيل ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: خلو الدعوة من مظاهر الطرق الصوفية

الواقع المشاهد في بلاد الحجاز ومصر والمغرب والشام والخليج يؤكد أن جماعة التبليغ لا تعرض على أحد مبايعة صوفية ، ولا تطلب من المنتسبين إليها الدخول في طريقة معينة كشرط للتربية الإيمانية. فالمسار الدعوي عندهم يبدأ بـ الخروج وينتهي بـ الاستقامة ، دون وجود أي تراتبية طرائقية أو عهود خاصة تُؤخذ على الأفراد، مما يجعلها مظلة دعوية مفتوحة لعامة أهل السنة والجماعة بمختلف مذاهبهم الفقهية.

ثانياً: الانضباط بالذكر المشروع والفرائض

يرتكز المنهج العملي للجماعة في البلاد العربية على أركان واضحة مستمدة من صريح السنة، وهي: الذكر المشروع (كأذكار الصباح والمساء، والتسبيح المأثور)، والمحافظة على الصلاة في وقتها بخشوع وخضوع، وبذل النفس في الخروج للدعوة لاستنقاذ الغافلين، والتحلي بـ حسن الخلق وإكرام المسلمين. هذه الأركان هي جوهر السنة وعماد التزكية الشرعية، وهي تختلف تماماً عن الأوراد المخترعة أو الأذكار الجماعية المبتدعة التي قد توجد في بعض الطرق الصوفية المنحرفة.

ثالثاً: التمييز بين المنهج العالمي و الخصوصية الإقليمية

إن ما يُثار في بعض الكتب والتقارير حول وجود مبايعة على أربع طرق صوفية (القادرية، الجشتية، النقشبندية، السهروردية) هو توصيف دقيق لواقع بعض المدارس العلمية في الهند وباكستان (كالمدرسة الديوبندية)، حيث يرتبط العلم هناك بالسلوك الطرائقي تاريخياً. إلا أن هذا النظام المحلي محصور في تلك

الأقاليم ولا يُمثل منهج الجماعة العالمي، ولم يُنقل أبداً إلى أتباع الجماعة في العالم العربي أو الغربي. فالجماعة في انتشارها العالمي قامت بـ فلترة المنهج واختزاله في الأصول الستة التي لا غبار عليها، لتكون دعوة عالمية تتجاوز الحدود الإقليمية والمشارب الخاصة.

رابعاً: الموقف من الأوراد الخاصة

لا تُلزم الجماعة أتباعها بأي ورد خاص منسوب لشيخ، بل إن كتابهم العمدة في هذا الباب هو (فضائل الأعمال) أو (رياض الصالحين)، وكلاهما يدور حول الأحاديث النبوية المرغبة في الطاعة. فالارتباط هو بالوحي والمنقول عن النبي ﷺ، والهدف هو تحقيق حقيقة الإيمان في القلب، وهو مقصد سني أصيل. وبذلك، فإن اتهام الجماعة بنشر التصوف الطرائقي في بلاد العرب هو حكم يصادم الواقع المحسوس، ويغفل عن أن الجماعة قد ساهمت في حماية الكثير من الشباب من الانخراط في الطرق المبتدعة عبر توفير بديل سني يركز على العبادة والذكر والعمل الميداني المنضبط.

٤. شهادة المنصفين من العلماء:

تمثل شهادات كبار علماء العصر الميزان الذي يضبط التعامل مع هذه الجماعة، حيث اجتمعت كلمة المحققين على تقديم الإصلاح والتعاون على الإقصاء والتبديع ، ويمكن تأصيل هذا المنهج في النقاط التالية:

أولاً: منهجية التقييم بالموازنة بين الحسنات والسيئات، وهذا ما جسده الشيخ ابن باز رحمه الله في قوله: جماعة التبليغ عندهم خير كثير، ودعوة إلى الله . فالتأصيل الشرعي هنا يقوم على أن الجماعة التي بذلت جهداً مشهوداً في تبليغ الدين لا يجوز إغفال فضلها بسبب ملاحظات فرعية. فالتعاون معهم في الخير هو الأصل، بينما يأتي التنبيه على الخطأ كجزء من واجب النصيحة لا كذريعة للهدم.

ثانياً: توصيف المشكلة بالجهل لا بالانحراف العقدي، وهو ما أشار إليه الشيخ ابن عثيمين بقوله: هم قوم فيهم خير، لكن عندهم جهل . وهذا التأصيل يغير مجرى التعامل تماماً؛ فالجاهل يُعلّم ويُنصح ويُقرب، بينما المبتدع الضال هو من يُهجر. لذا شدد الشيخ على نصحهم لا هجرهم ، لأن الهجر في هذا السياق يقطع الطريق على الهداية ويحرم الجماعة من نور العلم الذي يحمله طلبة العلم والعلماء.

ثالثاً: واجب العلماء وطلبة العلم تجاههم، فبدلاً من الاكتفاء بالنقد من بعيد، يرى هؤلاء الأئمة أن المسؤولية تقتضي مخالطتهم لتسديد مسارهم. فإذا كان لديهم قصور في التحقيق العلمي أو غلو في بعض الأساليب، فإن الواجب هو سد هذا النقص بالتعليم والمذاكرة، لا بترك الميدان ليزداد الجهل. وهذا هو مسلك أهل السنة الذين هم أرحم الخلق بالخلق ، والذين يرون في كل مسلم عامل للإسلام لبنة يجب تقويتها لا كسرها.

رابعاً: الإنصاف في الحكم، فالعالم المنصف لا يُلزم جماعة عالمية بما قد يقع فيه فرد في قرية نائية، بل ينظر إلى الأصول الستة التي يدعون إليها، وهي أصول سنية صحيحة. وبناءً عليه، فإن بقاء الجماعة في دائرة

أهل السنة هو مقتضى العدل الذي أمر الله به، وشهادة هؤلاء الأئمة هي شهادة مبنية على خبرة بواقع الجماعة وأثرها الإيجابي في استنقاذ آلاف البشر من الغواية.

٥. خلاصة موقف جماعة التبليغ من الطرق الصوفية :

تتوج هذه الخلاصات الموقف الشرعي والمنطقي من علاقة جماعة التبليغ بالتصوف، مستندة إلى أصل عظيم من أصول الإسلام وهو العدل والإنصاف، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾؛ فالبغض لبعض الأخطاء أو الخصومة مع بعض الأفراد لا يجوز أن يدفع المسلم لظلم جماعة بأكملها ونزع صفة السنية عنها بالهوى.

إن جماعة التبليغ ليست طريقة صوفية بالمعنى الاصطلاحي أو الطرائقي المعروف، بل هي جماعة دعوية وظيفتها الأساسية هي تذكير الغافلين وربطهم بالمساجد. فبينما تقوم الطرق على الانعزال في الزوايا والارتباط بالأشخاص، تقوم الجماعة على الانتشار في الأرض والارتباط بالوحيين، وهذا تمايز جوهري في أصل النشاط والغاية.

ومن الناحية العملية، فإن الجماعة في دعوتها العامة لا تُلزم أحداً بمبايعة لأي بشر، ولا تُمارس طقوساً صوفية (كالحضرات أو الرقص أو الأذكار المبتدعة)، بل إن نظامها التربوي يقوم على الأصول الستة التي هي محل إجماع، وعلى الشورى التي تمنع استبداد الفرد بالرأي، مما ينفي عنها صبغة الطرق المنغلقة.

إن وجود بعض الأفراد المتأثرين بالتصوف في بعض الأقاليم (كالهند وباكستان) نتيجة البيئة العلمية هناك، هو أمر عارض لا يُنسب إلى أصل الجماعة ومنهجها العالمي. فالعبرة في الحكم على الهيئات والدول والجماعات تكون بـ المنهاج العام المنشور والمعمول به، لا بـ القناعات الشخصية لآحاد الناس الذين قد يحملون بقايا مشارب قديمة لم تذُب تماماً في بوتقة الدعوة.

إن الحكم العادل الذي يرتضيه الشرع والعقل يقتضي التمييز بين الأصل والانحرافات الفردية؛ فكل عمل بشري فيه نقص، وكل جماعة قد يقع بعض أفرادها في غلو أو جفاء. فإذا كان أصل الجماعة هو الدعوة إلى التوحيد والصلاة وإحياء السنة، فإن ما يقع من البعض من تأثر بالتصوف يُعامل كـ خطأ فردي يُصحح بالنصيحة، ولا يُتخذ تكأة لتبديع الجماعة وإخراجها من دائرة أهل السنة.

إن هذا المنهج المنصف هو الذي يحفظ للأمة وحدتها، ويمنع تشتيت الجهود الدعوية في صراعات جانبية، ويؤكد أن جماعة التبليغ تظل ركناً من أركان العمل الإسلامي السني الذي استصلح الله به الملايين من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.

هل جماعة التبليغ تعرض الطرق الصوفية على الناس وتدعوهم إليها أو تحملهم عليها ؟:

ولكثرة إلصاق تهمة التصوف المذموم بأهل التبليغ والدعوة يُعد هذا المحور هو الفيصل في نفي صفة الطرائقية عن جماعة التبليغ، حيث يرتكز الحكم الشرعي والواقعي على الممارسة الميدانية المعلنة لا على الظنون المستنتجة، ويمكن تلخيص وتأصيل هذا الجانب في النقاط التالية:

أولاً: إن الواقع المشاهد في مختلف أقطار المسلمين يبرهن على أن جماعة التبليغ لا تعرض على أحد مبايعة صوفية ، ولا تروج لطريقة بعينها (كالقادرية أو الرفاعية أو غيرها)، بل إن منهجهم الدعوي يقوم على تجريد الدعوة من كل الروابط الحزبية أو الطرائقية، ليكون الرابط الوحيد هو الأخوة الإيمانية والتعاون على البر والتقوى. فهم يركزون جهودهم بالكامل على إحياء الإيمان في القلوب، وإصلاح النفس من خلال العمل الميداني، وهو مقصد شرعي عام لا يختص بطائفة دون أخرى.

ثانياً: إن ارتكاز الجماعة على أركان عملية محددة وهي: الذكر المشروّع، وإقامة الصلاة، والخروج للدعوة، وتحسين الخلق، يمثل جوهر السنية العملية . فهذه الأركان هي عبادات توقيفية ومأمورات شرعية جاء بها الكتاب والسنة، وليست طقوساً مخترعة. فمن جعل من ذكر الله وإقامة الصلاة تصوفاً مذموماً فقد أخطأ فهم حقيقة الدين، إذ إن هذه الأعمال هي زاد المسلم في طريقه إلى الله.

ثالثاً: إن وجود حالات فردية قد يظهر عليها تأثر ببعض المدارس السلوكية القديمة، أو صدور هفوات من بعض الأفراد، هو أمر طبيعي في أي تجمع بشري كبير، ولا يجوز شرعاً نسبة خطأ الفرد إلى أصل المنهج. وكما هو مستقر في قواعد النقد، فإنه لا يُنسب خطأ فرد من السلفيين إلى السلفية كلها، فكذلك لا يُنسب تأثر فرد بالتصوف إلى جماعة التبليغ التي أعلنت منهجها الدعوي العام بعيداً عن الطرق.

رابعاً: يأتي التحذير النبوي الصارم في قوله ﷺ: من قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما ليكون زاجراً عن التسرع في إخراج المسلمين من دائرة السنة أو الملة بمجرد الشبهات. فإذا كان هؤلاء القوم يشهدون الشهادتين، ويقيمون الصلاة، ويدعون إلى الله، فبأي حق يُرمون بالبدعة المخرجة عن السنة؟ إن الأصل في المسلم هو السلامة، واليقين بالسنية لا يزول بشكوك حول تصرفات فردية عارضة.

خامسا: غياب الارتباط القبري والمشاهد

من أكبر علامات غلاة الصوفية تعظيم القبور، وبناء الأضرحة، والرحلة إليها، وطلب المدد من أصحابها. أما جماعة التبليغ، فعلى مدار عقود من انتشارها العالمي، لم يُعرف عنها أبداً دعوة الناس لزيارة ضريح، أو إقامة مولد، أو الطواف بمرقد. بل إن محور دعوتهم هو المسجد ، والتعلق برب المسجد سبحانه، وهذا مظهر سلفي بامتياز في تجريد التوحيد.

سادسا: الاعتماد على الشورى لا الاستبداد بالمشيخة

في الطرق الصوفية، تكون الكلمة الفصل لـ الشيخ أو القطب الذي لا يُرد أمره، ويجب على المريد أن يكون بين يديه كالميت بين يدي غاسله . أما جماعة التبليغ، فتقوم على نظام الشورى في كل مستوياتها؛ من أصغر جولة في حي بسيط إلى أكبر اجتماع عالمي. فالمسؤول في الجماعة (الأمير) ملزم بالتشاور مع رفقائه، والقرار يصدر عن مجموعهم، مما يكسر صنم التبعية العمياء للأشخاص التي هي أصل الطرائقية.

سابعا: تقديم الخدمة على التقديس

في المسلك الطرائقي، يقوم المريدون بخدمة الشيخ وتقبيل يده والتبرك به. أما في جماعة التبليغ، فالمبدأ هو إكرام المسلم وخدمة الرفقاء في سبيل الله. فترى الأمير أو القديم في الجماعة هو من يقوم بكنس

المسجد، وطبخ الطعام لرفقائه، وخدمة الجدد، مما يرسخ مفهوم التواضع لله و خدمة الخلق بدلاً من تقديس الرموز .

ثامنا: الانضباط بالنص الحديثي في الفضائل

رغم ما قد يُنقد عليهم من تساهل في بعض الروايات، إلا أنهم لا يعتمدون على الكشوفات أو المنامات أو الأذواق كمصدر للتشريع أو التوجيه، كما يفعل غلاة الصوفية. بل يلتزمون بكتب الحديث (مثل رياض الصالحين، ومشكاة المصابيح، وفضائل الأعمال)، فمرجعيتهم في الرقائق والترغيب هي القال الله وقال الرسول ، وهذا يربط العامة بالوحي لا بخيالات المشايخ.

تاسعا: الحركة والدعوة لا الانزواء والخانقاه

الصوفية الغلاة يميلون إلى الانزواء في الزوايا أو التكايا والابتعاد عن صخب الحياة بدعوى العزلة. أما أهل التبليغ، فمنهجهم هو الرهبانية بالليل والفرسان بالنهار ؛ فهم يخرجون للناس في الأسواق والمقاهي والبيوت، ويتحملون أذى الناس في سبيل تبليغ الدين، وهذا هو المسلك النبوي في مخالطة الناس والصبر على أذاهم، وهو نقيض الانعزالية الصوفية.

عاشرا: غياب الأسرار والطلاسم

لا توجد لدى جماعة التبليغ أوراد سرية أو أسماء أعجمية أو طلاسم يُلقنها الشيخ لمريده خفية. فكل ما عندهم معلن في بياناتهم ومذاكراتهم؛ وهو: الصلاة، والذكر المأثور، والقرآن، والعلم، وحسن الخلق. الوضوح هو سمة دعوتهم، وهذا ينفي عنهم صفة الباطنية أو الغلو الطرائقي.

إن هذه المظاهر الستة تؤكد أن الجماعة قد أخذت من التصوف ثمرته السلوكية (وهي تزكية النفس والزهد)، ونبذت قشوره البدعية وهيكليته الطرائقية، لتصيغ نموذجاً دعوياً سنياً شعبياً يهدف إلى إصلاح الأمة من داخل مساجدها. وبناءً على هذا ، يتضح أن جماعة التبليغ هي حركة إحياء سني انطلقت لتملأ الفراغ الدعوي في الأمة، وأن اتهامها بنشر التصوف هو حكم يفتقر إلى الدقة العلمية والمشاهدة الواقعية، فالمنهج المتبع عالمياً هو منهج دعوي تربوي يهدف إلى بناء المسلم العامل المنضبط بآداب الإسلام وسننه.

النشأة الهندية بين طرق التصوف ليست عيبا لذاتها ؟:

إن نشأة جماعة التبليغ في بيئة يغلب عليها التصوف، وتحديداً في شبه القارة الهندية، لا يمكن بحال من الأحوال أن يُعد عيباً يقدح في شرعية دعوتها أو ينزع عنها وصف السنية، بل هو في حقيقته تجسيد للحكمة الدعوية والواقعية في مخاطبة الخلق؛ فمن المعلوم شرعاً وعقلاً أن الدعوة لا بد أن تراعي سياقها الزماني والمكاني لتصل إلى قلوب الناس وتؤثر في سلوكهم، تماماً كما أن الإسلام حين ب بزغ نوره في بيئة وثنية جاهلية لم يكن ذلك طعناً في جوهره التوحيدي، بل كان إعجازاً في قدرته على انتشال تلك البيئة من غيابت الضلال إلى أنوار الهداية. والميزان الحقيقي في تقييم الجماعات والدعوات هو المنهج المستمد من الكتاب والسنة، لا الجغرافيا التي وُلدت فيها، إذ إن الحق لا يتحدد بالمكان بل بالبرهان. ولقد قرر

القرآن الكريم هذه القاعدة الدعوية العظيمة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾، وهذا اللسان ليس مجرد لغة منطوقة، بل هو استيعاب لثقافة القوم ومداخل قلوبهم وطرق تفكيرهم. وبناءً عليه، فإن جماعة التبليغ حين استخدمت مصطلحات كـ التزكية و أعمال القلوب و الخلوة للذكر في بيئة صوفية، لم تكن بذلك تروج للتصوف الغالي أو البدع المحدثة، وإنما كانت تخاطب الناس بـ لسان حالهم الذي يألفونه، لتأخذ بأيديهم تدريجياً نحو السنة الصافية والعبادة الصحيحة والتعلق بالخالق وحده. إن محاكمة جماعة عالمية بناءً على منشئها الجغرافي هو نوع من السطحية التي تخالف روح الشريعة، فالعبرة بالمنتهى لا بالمبتدأ، وبالحقائق لا بالمظاهر، والواقع يشهد أن هذه الجماعة قد استطاعت أن تخرج من تلك البيئة نموذجاً دعوياً حيوياً تجاوز حدود الهند والباكستان ليصبح نموذجاً عالمياً يتبنى أصول أهل السنة والجماعة ويحارب مظاهر الوثنية والقبورية والغلو بأسلوب تربوي هادئ، مما يثبت أن نشأتها في تلك البيئة كانت وسيلة للاستصلاح لا دليلاً على الانحراف.

وحيث تُعد المقارنة بين نشأة جماعة التبليغ في بيئة يغلب عليها التصوف (في الهند)، مع نشأة علماء من أهل السنة في بيئات غربية معاصرة (كأوروبا وأمريكا) ، مفتاحاً لفهم كليات الشريعة في استيعاب المتغيرات الجغرافية، والتركيز على جوهر المنهج لا على قشور البيئة؛ ويمكن جلاء هذا الفرق والتشابه من خلال التأصيل التالي:

فمن حيث المواجهة مع الواقع المحيط، نجد أن جماعة التبليغ واجهت في الهند بيئة مشبعة بالنزعات الروحية والصوفية، فاستخدمت أدوات التزكية و الذكر وسيلةً لجذب القلوب وتصحيح العقيدة من الداخل بأسلوب التربية المتدرجة . وفي المقابل، نجد علماء السنة في الغرب -مثل الشيخ حمزة يوسف أو الشيخ ذاكر نايك أو غيرهم من الدعاة الذين نشأوا في بيئات مادية علمانية- قد استخدموا أدوات المنطق و المناظرة و العلم التجريبي لمخاطبة العقل الغربي بلسانه وقوانينه. فكلا الطرفين انطلق من قاعدة ﴿بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾؛ فالتبليغ خاطبوا عاطفة الشرق لتهذيبها بالسنة، وعلماء الغرب خاطبوا عقل الغرب لربطه بالوحي، وكلاهما لم يخرجا عن أصول أهل السنة والجماعة، بل طوّعا الوسائل لخدمة الغايات.

ومن حيث الانتقاد الموجه للمنشأ، فإن من يتهم جماعة التبليغ بالصوفية لمجرد نشأتها في الهند، يلزمه بالضرورة أن يتهم علماء السنة في الغرب بالتأثر بـ الليبرالية أو العقلانية المادية لمجرد نشأتهم ودراستهم في جامعات غربية. والحق أن كلاً منهما أخذ من بيئته الوسيلة النافعة وترك الشوائب الضارة ؛ فكما أن عالم السنة في الغرب قد يستفيد من حرية التعبير وآليات البحث الأكاديمي لنشر الإسلام دون أن يكون علمانياً، فإن جماعة التبليغ استفادت من روحانية الشرق لربط الناس بالعبادة دون أن تكون صوفية بدعية.

العبرة دائماً تكمن في المخرج النهائي؛ فإذا كان خريج مدرسة التبليغ مصلياً ذاكراً متبعاً للسنة، وكان خريج مدرسة الدعاة في الغرب مؤمناً موحداً ثابتاً على دينه، فقد تحقق مقصود الشارع بغض النظر عن اختلاف المشارب البيئية.

إن هذا الربط يؤكد أن عالمية الإسلام تقتضي تنوع الوسائل الدعوية بتنوع الجغرافيا؛ فجماعة التبليغ تمثل المدرسة الروحية الميدانية التي ناسبت المجتمعات التقليدية، بينما يمثل علماء السنة في الغرب المدرسة الفكرية العصرية التي ناسبت المجتمعات المادية. وكلاهما يمثلان تكامل الأدوار تحت مظلة أهل السنة، حيث لا يُبطل أحدهما الآخر، بل يشد أزره في ثغر لا يسده غيره. إن الحكم على أي منهما بخلل في المنشأ هو تضييق لواسع، وإغفال لحقيقة أن الإسلام دين ينمو في كل تربة ويخاطب كل فطرة بما يلائمها، ما دام الأصل هو التمسك بالكتاب والسنة بفهم سلف الأمة.

الخروج في سبيل الله سنة نبوية وسيرة صحابية :

يعد الخروج في سبيل الله بقصد الدعوة والتبليغ أصلاً راسخاً في العمل الإسلامي، يستمد مشروعيته من نصوص الوحيين ومنهج الرعيل الأول من الصحابة الكرام، ولا يمكن بحال وصفه بالبدعة إلا من قبيل الجهل بسيرة النبي ﷺ وتاريخ الإسلام. فالدعوة إلى الله هي الوظيفة الأسمى التي شرف الله بها الأنبياء وأتباعهم، وقد نوه القرآن الكريم بمكانة الداعية في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾؛ فهذا الثناء المطلق على القول و الدعوة لم يقيد بمكان أو زمان، بل جعل الخروج لتحقيقه من أعظم القربات التي يتقرب بها العبد إلى ربه.
وإذا نظرنا في السيرة النبوية، نجد أن النبي ﷺ لم يحصر الدعوة في المسجد النبوي، بل جعل من الخروج والبعث استراتيجية ثابتة لنشر هذا الدين وتثبيت دعائمه؛ فقد أرسل مصعب بن عمير إلى المدينة ليقوم بمهمة التعليم والتبليغ قبل الهجرة، وبعث معاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري إلى اليمن ليعلموا الناس الفقه والتوحيد، وأرسل دحية الكلبي إلى هرقل برسالة الإسلام. وكل هؤلاء خرجوا ببعث نبوي صريح لغرض الدعوة والبلاغ لا لغرض القتال أو الغزو في تلك الوقائع، فهل يجرؤ قائل أن يصف خروج هؤلاء الأكابر بأنه كان خروج بدعة ؟ بل هو خروج السنة والهدى، وهو المنهج الذي سلكه التابعون ومن بعدهم حتى وصل الإسلام إلى أصقاع الأرض شرقاً وغرباً.
إن وصم خروج جماعة التبليغ اليوم بالبدعة هو مغالطة شرعية كبرى؛ لأنهم لم يبتدعوا أصل الخروج بل أحيوا سنة التبليغ التي غفل عنها الكثيرون. فحين يخرج الداعية من بيته ووطنه تاركاً دنياه ليعلم الناس الصلاة والذكر والتوحيد، مستنداً إلى وصية النبي ﷺ لمعاذ بن جبل: فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله ، فهو في الحقيقة يقتفي أثر معاذ في اليمن، وأثر مصعب في المدينة. إن هذا الترحال الدعوي هو الذي حفظ للأمة دينها عبر القرون، وهو تطبيق عملي لعموم الأمر النبوي: بلغوا عني ولو آية ، فالمبلغ يحتاج إلى حركة، والحركة تقتضي الخروج، والخروج في طاعة الله هو لب العبادة وجوهر التضحية، مما يجعل هذا المسلك من أحكم الوسائل التربوية التي تربط الفرد بمنهج النبوة العملي بعيداً عن الجمود والقعود.

مآل الخلاف السلفي الغالي في التبديع في السعودية بعد زوال الدعم :

يعدّ تحول الخطاب السلفي في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة دليلاً جلياً على أن الكثير من أحكام التبديع و الإقصاء التي طالت جماعات كجماعة التبليغ، لم تكن تنطلق دائماً من ثوابت عقدية قطعية، بل كانت في كثير من جوانبها متأثرة بظروف زمانية وسياسية معينة. فبعد أن خفّ الدعم الرسمي عن التيار السلفي التقليدي (الذي عُرف بحدته في التصنيف)، شهدت الساحة مراجعات فكرية واسعة، وتراجعت تلك الأصوات التي كانت تنصب نفسها وصية على المنهج ، وبدأت الدولة تتبنى خطاباً يتسم بالانفتاح والتعددية. هذا التحول يكشف أن سياط التبديع التي كانت مسلطة على جماعة التبليغ كانت تفتقر في كثير من الأحيان إلى التجريد العلمي الصرف، حيث تبيّن أن تلك الأحكام كانت تتغير بتغير السياقات الاجتماعية والسياسية، بينما تظل نصوص الوحيين ثابتة لا تتبدل. إن المآل الحالي يؤكد ضرورة التفريق بين الدين الخالص القائم على الحق والعدل، وبين الاجتهادات البشرية التي قد تضيق وتتسع بناءً على المناخ العام؛ فزوال تلك الحدة في الخطاب بعد زوال مسبباتها الرسمية يُثبت أن الأصل في التعامل بين الجماعات الإسلامية يجب أن يكون الإنصاف و النصيحة لا التبديع السياسي أو الإقصاء المنهجي ، وهو ما يعيد جماعة التبليغ إلى مكانتها الطبيعية كفصيل دعوي سني له جهوده المشكورة في استصلاح الفرد والمجتمع.

ميزان الإنصاف والعدل :

إن ميزان العدل الذي يجب أن يُوزن به العاملون لدين الله، وهي بمثابة الإعلان الختامي الذي يضع الأمور في نصابها الصحيح بعيداً عن الغلو أو الجفاء؛ حيث يتجلى بوضوح أن جماعة التبليغ هي حركة دعوية نذرت نفسها للدعوة إلى الله، وكرست جهودها لـ إحياء السنن المنسية، وتذكير المسلمين بالله وباليوم الآخر في زمن طغت فيه الماديات، مما جعلها صمام أمان لقلوب الملايين. ومن خلال الفحص المنهجي، يتبين أنه لا يُعرف عنهم بدعة ظاهرة تصادم أصول الملة، ولا يقعون في شركيات، ولا يدعون إلى تصوف غالٍ يخرج عن جادة الطريق، بل غاية ما عندهم هو الزهد و الرقائق التي أقرها أئمة السلف.
إن الحكم على هذه الجماعة بأنها ليست من أهل السنة يمثل مجازفة شرعية خطيرة، وهو حكم يخالف الواقع المشهود والآثار الطيبة التي تركتها الجماعة في مشارق الأرض ومغاربها، فإخراج الملايين من دائرة السنة لمجرد خلافات في وسائل الدعوة هو مسلك تأباه قواعد الإنصاف. ويجب التأكيد هنا على أن التصوف السني القائم على تزكية النفس وإخلاص العمل ليس مذموماً، بل هو من جوهر الإسلام ومقام الإحسان الذي جاء في حديث جبريل عليه السلام. كما أن الخروج للدعوة ليس بدعة مستحدثة، بل هو سنة نبوية وسيرة صحابية عطرة، سلكها الرعيل الأول لنشر هذا الدين.

وبناءً عليه، فإن الواجب الشرعي يقتضي أن يُحكم على الناس بما ظهر من أعمالهم الصالحة وجهودهم في نفع المسلمين، لا بما يُقال عنهم من تصنيفات حزبية أو أحكام سياسية متغيرة؛ فالسلامة للأصل، والعدل أساس الملك والدين.

الخاتمة :

إن جوهر رسالة جماعة التبليغ وقوام أمرها يقوم على الدعوة الخالصة إلى الله تعالى، بعيداً عن التحزب الضيق أو الانغلاق الطرائقي، فهي حركة تُسخّر طاقاتها لإحياء السنن النبوية المنسية وتذكير الأمة بالله وباليوم الآخر، مركّزةً في ذلك على أركان عملية واضحة تبدأ بإقامة الصلاة في المساجد وتعميرها بالذكر والتوبة، والتحلي بمكارم الأخلاق من صبر وتواضع وحسن ظن بالمسلمين، سلكاً في ذلك مسلك الحكمة والموعظة الحسنة بلا تعصب أو جدال مفرّق، امتثالاً للأمر الإلهي الداعي إلى سبيل الرب بالحكمة، واستجابةً للنداء النبوي بلغوا عني ولو آية . ومن هنا يتجلى براءة هذا المنهج من أي بدعة ظاهرة في العقيدة أو الشعائر، فلا يُعرف عنهم شرك في الألوهية ولا غلو في مقامات المشايخ كالقول بالحلول أو وحدة الوجود، بل دعوتهم نقية من كدورات الغلو الصوفي المذموم، ومن نسب إليهم غير ذلك فقد جازف بالقول بغير دليل ووقع في مظنة البهتان والطعن في مؤمن بما ليس فيه.
وبناءً على هذا النقاء المنهجي، فإن الحكم بإخراجهم من دائرة أهل السنة والجماعة يُعد مجازفة علمية تصادم الواقع المشهود، وتتجاوز موازين العدل والإنصاف؛ فأهل السنة ليسوا تنظيماً إقصائياً يمنح الألقاب بناءً على الاصطفاف، بل هم منهج يقوم على الاتباع وتعظيم الوحيين، فمن وافق أصولهم في التوحيد والاتباع فهو منهم وإن اختلف في الوسائل والأساليب الدعوية. ويجب في هذا السياق التأصيل لكون التصوف السني ليس مذموماً بذاته، بل هو من جوهر الإسلام ومقام الإحسان الذي أخبر عنه النبي ﷺ بأن تعبد الله كأنك تراه، وهو عين تزكية النفس وإصلاح القلب والتحلي بالورع، وهو المسلك الذي سار عليه أساطين الهدى كالحسن البصري وسفيان الثوري، وهو ما تحاول الجماعة تمثله في تربيتها لأفرادها.
ويكتمل هذا البناء ببيان مشروعية الخروج للدعوة، فهو ليس خروجاً بمفهوم الفتنة أو السلاح، بل هو سياحة إيمانية لزيارة المساجد ونصيحة الخلق وتعليم أساسيات الدين، اقتفاءً لأثر النبي ﷺ في خروجه للطائف وهجرته، واهتداءً بسيرة أصحابه كمعاذ ومصعب ودحية الذين جابوا الآفاق مبلغين لا محزبين، وطالبين للآخرة لا للدنيا، وهو ما يسعى إليه أهل التبليغ في حركتهم، مستبقين الخيرات وممتثلين لأمر البلاغ، مما يجعل حكم المنصف عليهم ينطلق من ظاهر أعمالهم الصالحة وجهودهم في نفع الأمة، والله أعلم بالصواب.

وكتبه الفقير إلى عفو ربه ، الراجي صلاح قلبه ، طه بن إبراهيم القلموشي ، المصري الأزهري الشافعي السني .

يوم الأربعاء 28 فبراير (شباط) 2024 ميلادي ، الموافق 18 شعبان 1445 هجريًا.

الفهرس :